العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية المراجعة

بحث مقدم للمؤتمر العلمى الرابع لكلية التجارة–جامعة طنطا

بعنوان

تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها فى تحقيق التنمية الإقتصادية

٢٠٢٠

الأستاذ الدكتور

نجوى محمود أحمد أبو جبل

أستاذ المراجعة

كلية التجارة – جامعة طنطا

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة على جودة عملية المراجعة، ولقد تم تقديم إطار نظرى يتناول عرض وتحليل دور معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى الأدبيات السابقة، الفرق بين ريادة الأعمال والمنشأت الصغيرة، الشمول المالى والمنشأت الصغيرة والمتوسطة، المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، معيار المحاسبة المصرى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٥ ، محددات تطبيق ارشاد المراجعة المصرى رقم (١٠٠٥) عن الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة، المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة المصرية عند مراجعة المنشأت الصغيرة، العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية المراجعة. تم الإعتماد على المنهج الوصفى التحليلى حيث يستخدم في استقراء الواقع وملاحظة الوضع القائم فعلاً وتحليله وبيان أوجه القصور فيه. تم التوصل إلى أن المنشأت الصغيرة والمتوسطة هي السبيل الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة المقبلة لما تسهم به في الناتج القومي، وما تتيحه من فرص واسعة للتشغيل والنمو، إذا ما أتيحت لها فرص التمويل والتطوير وتهيأت لها سياسات التحفيز بمختلف أشكالها. أهمية ريادة الأعمال في الإبداع وخلق فرص العمل، غياب الوعي المحاسبي والضريبي عند ملاك المنشأت الصغيرة نتيجة غياب الإطار المفاهيمي للمحاسبة والمراجعة، عدم تفعيل معيار المحاسبة المصري وغياب معايير المراجعة المصرية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، يتناسب أسلوب إدارة مهام المراجعة المبني علي المخاطر لمراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة مع طبيعة الخصائص النوعية للمنشأت الصغيرة، ويتسم بسهولة التطبيق والمرونة مما يضيف مصداقية للمحتوي المعلوماتي بتقرير مراجع الحسابات وخدمة الجهات الخارجية في إتخاذ القرارات المناسبة. وفى ضوء نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية:

المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم– الشمول المالي– ريادة الأعمال– الاستقرار الاقتصادي– التنمية المستدامة– جودة المراجعة– المعايير المحاسبية– معايير المراجعة– نظام الرقابة الداخلية.

١ – المقدمة:

تلعب المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصاً لمساهمتها في توفير وظائف عديدة وبالتالي قدرتها على الحد من البطالة والتقليل من مشكلة الفقر، ونظراً لأن هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فان عملية قيامها يكون أبسط بكثير من قيام المؤسسات الكبيرة. ولكن تعددها ليس بالضرورة أن يكون له انعكاساً إيجابياً على الاقتصاد المحلي وخاصة إن كانت مؤسسات تعاني من مشاكل عديدة وبالأخص مشاكل متعلقة بأنظمتها الإدارية، فان لم يكن هناك أنظمة إدارية فاعلة فى هذا النوع من المنشأت فسوف ينعكس ذلك سلبياً على كفاءة أدائها وبالتالي يؤدي إلى تعثرها وإفلاسها وتصبح عائقاً اقتصادياً قد يساهم في تفاقم البطالة من جهة وزيادة مشكلة الفقر من جهة أخرى (الشويخى، ٢٠١٩؛ ابراهيم،٢٠١٨).

تتضمن المعايير المحاسبية المصرية لأول مرة معياراً خاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة يسمح ببعض المعالجات البديلة المبسطة بما يلائم تلك المنشأت. فمعيار التقرير المالى للمنشأت الصغيره والمتوسطة IFRS

for SEMs تم السماح بالتطبيق الفعلى له منذ عام ٢٠٠٩ وان كان تم ادخال تعديلات عليه فى عام ٢٠١٥ (الساجى,٢٠١٥). وتعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المنشأت الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها. لقد شكل تحديد مفهوم المنشأت الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، بالإضافة إلى المعايير المحاسبية وإبراز الجوانب النظرية المحددة لهذه المنشأت إضافة إلى تحديد بعض المفاهيم والخصائص التي تخصها (Swaber and A bdillahi,2015; Al-Said and Zaki,2013) .

وعلي الرغم من إهتمام الدولة والسعي نحو انشاء وزارة مختصة لإدارة شئون هذا القطاع من المنشأت الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم لهم، إلا أن هناك عدم اهتمام كافي بالمخاطر الداخلية في بيئة العمل التي قد تواجه هذه المنشأت نتيجة طبيعتها الخاصة وما تتسم به من خصائص نوعية، والتي سوف تؤثر سلباً على أي محاولة إصلاح. ولقد بدأ مشروع تنمية سياسات المنشأت الصغيرة والمتوسطة منذ عام٢٠٠٠، وقد ارتكز في عمله علي أربعة محاور هي؛ تنمية السياسات، والتشاور مع الجهات المعنية، والدراسات والبحوث، ورفع كفاءة العاملين بالمشروع.

٢- طبيعة المشكلة:

تعد المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم هي السبيل الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة المقبلة، لما تسهم به في الناتج القومي، وما تتيحه من فرص واسعة للتشغيل والنمو، إذا ما أتيحت لها فرص التمويل والتطوير، وتهيأت لها سياسات التحفيز بمختلف أشكالها، ولذلك فإن مصر تفتح ذراعيها للتعاون فى هذا المجال الواعد مع كل شركاء التنمية بمختلف أنحاء العالم لتحقيق غدٍ أفضل للمصريين (السعدنى، ٢٠١٩ أ).

إن خطة الدولة لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر٢٠٣٠) قد منحت قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر دور كبير في النهوض بالاقتصاد الوطني والمشاركة في التنمية والمساهمة في مواجهة البطالة. وأكدت على تعاون كافة الجهات والوزارات مع جهاز تنمية المشروعات لتحقيق نهضة متكاملة لهذا القطاع الحيوي من خلال وضع حلول متكاملة وتقديم المزيد من التيسيرات والخدمات وإتاحة البيئة الداعمة لتحفيز الشباب على العمل الحر وإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية في الصغر تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق مستقبل أفضل لهم يقوم على الابتكار والمعرفة، وهو الدور المنوط بجهاز تنمية المشروعات لكي يصبح قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر محركاً رئيسياً لعملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في مصر. (الشويخى، ٢٠١٩)

تعد المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم من أهم العناصر الإستراتيجية في عملية التنمية المستدامة في معظم دول العالم سواء المتقدمة صناعياً أو النامية على حد سواء بسبب قدرتها على تجميع وتوظيف مدخرات الأفراد البسيطة وتوفير فرص عمل والقضاء على البطالة. تمثل المحاسبة أحد الركائز الأساسية التي تلعب دوراً هاماً وجوهرياً في نجاح النشاط الاقتصادي، ونظراً لأهمية هذه المنشأت فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار دولي خاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة في يوليو٢٠٠٩ لتبسيط نظامها المحاسبي المالي الأمر الذي يسمح بإمكانية وجود بيئة محاسبية مشجعة لهذا النوع من المنشأت تمكن من استمراريتها وترقية نشاطها بشكل أفضل من خلال المزايا التي توفرها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشأت

الصغيرة والمتوسطة. واستجابة لإهتمام المنظمات العالمية بإصدار معايير محاسبية تلائم طبيعة وخصائص المنشأت الصغيرة والمتوسطة صدر قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ لاصدار نسخة محدثه بما يخدم الإستثمار وسوق المال في مصر ويزيد من تنافسيته، متضمناً ولأول مرة معيار خاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم يسمح ببعض المعالجات البديلة المبسطة بما يلائم تلك المنشأت. (قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥)وتجدر الإشارة فى هذا الصدد، تعد عملية المراجعة أهم أدوات الرقابة التي يمكن من خلالها تحسين الأداء للتغلب علي القضايا المتعلقة بعملية المراجعة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة والتي احتلت اهتمام مجلس معايير المحاسبة والمراجعة الدولي. عملية المراجعة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم تأخذ شكل خطوط متوازية هامة، فقد يكون الغرض الرئيسي لعملية المراجعة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة هو مساعدة المنشأة الصغيرة على تنظيم العمل الداخلي وتقييم أدائها لتحديد المخاطر المحتملة والتعرف على نقاط الضعف لمعالجتها وضمان الاستمرارية في مزاولة النشاط بها لخلق الشفافية المطلوبة لتوفير الضمانات للمستثمرين والجهات الخارجية ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة وتعزيز الثقة لديهم ، مما يساعد المنشأة الصغيرة أو المتوسطة الحجم على الاستمرارية في مزاولة نشاطها. وفي الواقع العملي نجد العلاقة بين مالك المنشأة الصغيرة أو المتوسطة الحجم ومكاتب المحاسبة والمراجعة تقتصر علي طلب خدمات بخلاف عمليات التأكد عند الضرورة فقط ، إذا تطلب الأمر التعامل مع بعض الجهات مثل البنوك والدائنون لطلب الاستشارات الإدارية واستخراج التراخيص المطلوبة لمزاولة النشاط ، إعداد دراسة جدوي ، وتقديم الاقرارات الضريبية. أي أن هناك عدم دراية بأهمية دور معايير المراجعة المصرية في تنظيم مهام مراجع الحسابات المتمثلة في الخدمات المقدمة لهذا القطاع من المنشأت الصغيرة ، لما تضمنه من مبادى وتوجيهات يمكن أن تطبق على أي منشأة بغض النظر عن حجمها، شكلها القانوني، ملكيتها، هيكلها الاداري، أو طبيعة نشاطاتها. (السعدنى، ٢٠١٩ب؛ عبد الرازق،٢٠١٩؛ الروبي،٢٠١٦)

يتضح مما سبق أن، القضية البحثية التى تتصدى لها هذه الدراسة تتمثل فى التساؤل التالى، ما هو التصور عن طبيعة العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية المراجعة ؟

٣- هدف البحث:

يهدف البحث الحالى الى استعراض وتحليل العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم وجودة عملية المراجعة، من خلال التركيز على فحص دور معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى الأدبيات السابقة، الفرق بين ريادة الأعمال والمنشأت الصغيرة، الشمول المالى والمنشأت الصغيرة والمتوسطة، المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، معيار المحاسبة المصرى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٥، محددات تطبيق ارشاد المراجعة المصرى رقم (١٠٠٥) عن الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة، المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة المصرية عند مراجعة المنشأت الصغيرة، وتحليل العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية المراجعة.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تنبع أهمية ودوافع البحث من جانبين الأكاديمى والعملى، فعلى الجانب الأكاديمى هناك ندرة فى الدراسات الأكاديمية والتطبيقية– فى حدود علم الباحثة– التى أجريت فى هذا المجال فى الدول العربية، وحداثة موضوع البحث في ظل الجهود والتوجهات الدولية بشأن دراسة قضايا عملية مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة. كما يستمد البحث أهميته العملية من خلال أهمية الدور الذى تلعبه المنشأت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الحديثة وقد تعددت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة لتصل إلى أن تكون مصدراً لتنمية الدخل وخلق فرص العمل التى مازالت بحاجة الى المزيد من الجهد لتعزيز دورها الانتاجى والتصديرى. بالاضافة الى أهمية تحديد الاعتبارات اللازمة لاتمام عملية المراجعة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تطوير منهجية البحوث فى هذا المجال لتعزيز الثقة بالتقارير المالية المنشورة، ولفت انتباه أصحاب المصالح. كما يعتبر البحث خطوة للمشاركة فى تفعيل دور المراجعة فى مصر.

٥– منهج البحث:

تحاول الباحثة فى هذه الدراسة إستعراض وتحليل العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية المراجعة. وفى سبيل ذلك إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفى التحليلى حيث يستخدم في استقراء الواقع وملاحظة الوضع القائم فعلاً وتحليله وبيان أوجه القصور فيه، وذلك من خلال الدراسة التحليلية للأبحاث ذات الصلة واصدارات الهيئات المهنية والتنظيمية للمحاسبة والمراجعة لصياغة الاطار النظرى للدراسة. من خلال التركيز على دور معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى الأدبيات السابقة، الفرق بين ريادة الأعمال والمنشأت الصغيرة، الشمول المالى والمنشأت الصغيرة والمتوسطة، المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، معيار المحاسبة المصرى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٥، محددات تطبيق ارشاد المراجعة المصرى رقم (١٠٠٥) عن الإعتبارات الخاصة في مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة، المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة المصرية عند مراجعة المنشأت الصغيرة، تحليل العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية المراجعة.

٦– خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وفى ضوء حدوده، **سوف يتم استكماله على النحو التالى:**

١– دور معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى الأدبيات السابقة.

٢– الفرق بين ريادة الأعمال والمنشأت الصغيرة.

٣– الشمول المالى والمنشأت الصغيرة والمتوسطة.

٤– المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة.

٥– معيار المحاسبة المصرى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٥ .

٦– محددات تطبيق ارشاد المراجعة المصرى رقم (١٠٠٥) عن الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة.

٧– المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة المصرية عند مراجعة المنشأت الصغيرة.

٨– تحليل العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية

المراجعة.

١/٦ فحص دور معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى الأدبيات السابقة:

تقوم المنشأت المتوسطة بدور كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وأصبحت لها مكانة هامة في اقتصاديات الكثير من الدول نظراً لما تساهم به من زيادة الإنتاج وإرتفاع نسبة التشغيل وتوفير فرص العمل وقدرتها علي مواجهة مشكلة الفقر ومن ثم النهوض بالدول اقتصادياً واجتماعياً، وقد واجهت هذه المنشأت العديد من المشاكل، مما أدي إلي قيام الحكومة المصرية بوضع الخطط لإزالة جميع المعوقات التي تعرقل عملية تنميتها وتطويرها، وذلك عن طريق توضيح وضعها القانوني، وتوفير التمويل اللازم لتلبية احتياجاتها التمويلية (زيدان وأخرون،٢٠١٨). الاهتمام المتزايد بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها هذه المؤسسات، وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير محاسبية خاصة بها وتبسيط نظامها المحاسبي المالي الذي تطرق للمنشأت الصغيرة من حيث مسكها لمحاسبة مبسطة بشكل يتلاءم مع طبيعتها ويتوافق مع احتياجاتها مما يسمح بإمكانية وجود بيئة محاسبية مشجعة لهذا النوع من المؤسسات تمكن من استمراريتها وترقية نشاطها بشكل أفضل من خلال المزايا التي توفرها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة (سعيدانى,٢٠١٤). ونظراً للاهتمام المتزايد بهذا القطاع من الدولة المصرية فقد انتهت الجهود في هذا المجال لإصدار قانون تنمية المنشأت الصغيرة رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤م الذي يختص بتنظيم الأنشطة داخل هذه المنشأت، والتصدي للمشاكل التي تعاني منها، فضلاً عن إنشاء بورصة النيل، وهي أول سوق لقيد الأوراق المالية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، بهدف تقديم الدعم لهذا القطاع (محمد، ٢٠١١). كما أصدرت وزارة الإستثمار القرار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥م الخاص بإصدار معيار محاسبي بغرض تبسيط المعالجات المحاسبية التي تناسب طبيعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة وتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لتلك المنشأت. فقد هدفت دراسة (عبد العال،٢٠٠٣) إلى تحليل المشكلات الناشئة عن إعداد التقارير المالية في المنشأت الصغيرة وما يمثله من عبء وتعقيدات قد لا يوجد ما يبررها من منفعة لمستخدمي القوائم المالية، ومحاولة وضع منهج محاسبي لإعداد تقارير مالية تلائم تلك المنشأت. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروق بين احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمنشأت الكبيرة والمنشآت الصغيرة، وأن تعدد وتعقد معايير الإفصاح والالتزام بكامل معايير المحاسبة تجاوز التكلفة للعائد الذي يعود منها.

كما هدفت دراسة (Alam,2006) إلى دراسة مدي الحاجة إلي وضع معايير خاصة بالإفصاح عن المعلومات للمنشأت الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المنشأت تتسم بضعف النظم المحاسبية، ونظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها، لذلك اتجه اهتمام المنظمات المهنية إلى وضع معيار محاسبي خاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة يراعى فيه احتياجات المحاسبة والتقرير المالي في المنشأت الصغيرة والمتوسطة. كما قامت دراسة (Schiebel ,2007) بإجراء دراسة تحليلية لمسودة المعيار المقترح الخاص بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادرة في فبراير ٢٠٠٧، وتوصلت الدراسة إلى وجود استقلالية واختلاف ما بين مسودة المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وبين باقي معايير المحاسبة الدولية. كما أوضحت دراسة (جمعه،٢٠٠٩) ملائمة تطبيق معايير المراجعة الدولية في المنشأت الصغيرة بشكل

عام بمدى يتراوح ما بين ٦٠% -٨٠% . كما أوضحت دراسة (عبد الملك،٢٠١٠) تأثير تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة علي جودة عملية المراجعة، كما تناولت الدراسة أهمية معايير المحاسبة الخاصة بالمنشأت الصغيرة، وأهم التكاليف والمنافع الناشئة عن اعفاءات مراجعة الحسابات وقضايا معايير المراجعة الجديدة وتأثيرها علي تقرير المراجع ومقارنتها مع ارشاد المراجعة المصري ١٠٠٥ الخاص بالمنشأت الصغيرة. كما أوضحت دراسة (محمد،٢٠١١) مدى ملائمة تطبيق معيار الإبلاغ المالى الدولي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة على بيئة الأعمال المصرية، ولا توجد معوقات لتطبيق هذا المعيار فى مصر. وهذا يساعد على تبسيط نظامها المحاسبى وسهولة تطبيقه من جانب المحاسبين كما يوفر آداة تمكن المراجعين من الإستناد عليها عند مراجعة هذه المنشأت.

كما أوضحت دراسة (أبو ريشه،٢٠١١) يساعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة على المحتوى المعلوماتى للابلاغ المالى فى هذه المنشأت وتحسين القدرات التنبؤية لمستخدمى التقارير المالية. واقترحت دراسة (فكرى، ٢٠١١) تطوير نظام معلومات محاسبي يلائم طبيعة وحاجة المنشأت الصغيرة والمتوسطة للمعلومات وتخطيط مواردها لضمان استدامتها. كما توصلت دراسة (Libuše Müllerova et al.,2011) إلى أهمية المراجعة فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق شركات مراجعة الحسابات الصغيرة والفردية للمراجعين، مع الاشارة الى أهمية المراجعة الداخلية بالمنشأة لضمان تحقيق أقصى قدر من جودة المراجعة، والزام مراجعى الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية لتحسين جودة الخدمات المقدمة. كما تناولت دراسة (Suhaib and Farooq,2011) تأثير علاقة عميل المراجعة طويلة الأجل على جودة مراجعة المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتوصلت الى أن مراجع الحسابات يجب أن لا يقدم خدمات محاسبية إلى الشركة العميل مما يؤثر على استقلال وكفاءة المراجع على جودة المراجعة. كما هدفت دراسة (Saleh,2012) إلى إجراء دراسة تحليلية لأهم التطورات في مجال التقرير المالي وبالأخص على المعيار الخاص للمنشأت الصغيرة للتعرف على مدى تأثيره على جودة التقارير المالية، وقد خلصت إلى أن المعيار الصادر يعد بمثابة خطوة عالمية وهامة في طريق التقارب العالمي الدولي لممارسات إعداد التقارير المالية في المنشأت الصغيرة مما يسهم في تعزيز القابلية للمقارنة في مختلف أنحاء العالم. كما أوضحت دراسة (Douglas and Peter,2012) أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة مضيعة للوقت، لأن هذه المعايير معقدة للغاية، وغير ملائمة للمشكلات التي يعاني منها التقرير المالي في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يتسبب في مشكلات تمويلية لتلك المنشأت.

بينما استهدفت دراسة (Egyptain Banking Institute,2013) التعرف بشكل دقيق علي المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك عملية تنفيذ وتطوير هذه المعايير، وتوصلت إلي أن هناك العديد من المعوقات التي واجهت إمكانية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تناولت دراسة ((David and Juan, 2013 b) العلاقة بين المراجعة وادارة الأرباح داخل المنشأت الصغيرة والمتوسطة وتأثير ذلك على تحديد اجراءات المراجعة، واجراء مقارنة بين المنشأت المراجعة وغير المراجعة باستخدام عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الأسبانية. توصلت الدراسة الى أن ادارة الأرباح وتقليل مشكلة الوكالة فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة يمكن السيطرة عليها من خلال

إصلاح النظام المحاسبى بالاضافة الى عوامل أخرى داخل بيئة المنشأة الصغيرة. كما تناولت دراسة (David and Juan, 2013 a) العلاقة بين تكلفة رأس المال ومراجعة الحسابات فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة الأسبانية. توصلت الدراسة الى أن المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم التى تلجأ الى مكاتب المراجعة يمكن أن توفر الضمانات اللازمة لانخفاض تكلفة رأس المال، بينما المنشأت الصغيرة والمتوسطة التى تختار عدم المراجعة تزيد من تكلفة رأس المال لتوفير الضمانات اللازمة للجهات التى تدعم تلك المنشأت الصغيرة. كما هدفت دراسة (جزر وحنان، ٢٠١٤) الى دراسة وتحليل جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية فى مجال تطوير المحاسبة فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم سواء فيما يتعلق بتطوير الاطار المفاهيمى أو المعايير التى تحكم الممارسات المحاسبية لتلك المنشات. توصلت الدراسة الى اختفاء عنصر الالزام بامساك دفاتر محاسبية منتظمة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وغياب الوعى الضريبى والمحاسبى عند المحاسبين والمراجعين المصريين وخاصة الذين يتعاملون مع تلك المنشأت. كما أوضحت دراسة (Gélard, 2014) أن تطبيق المحاسبة الدولية للمنشأت الصغيرة له العديد من الأبعاد الهامة منها؛ سهولة المقارنة مع الشركات النظيرة، والحصول على التمويل على المستوى الدولي.كما أكدت دراسة (السيد،٢٠١٥) على ضرورة تطوير المستندات والدفاتر المحاسبية المستخدمة لتعظيم الاستفادة منها في الأنظمة المحاسبية العامة وأنظمة محاسبة التكاليف بصفة خاصة. كما تناولت دراسة (الروبي، ٢٠١٦) قياس أثر تطبيق معايير المراجعة المصرية علي مراجعة المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتوصلت الى أن هناك غياب الوعي المحاسبي والضريبي عند ملاك المنشأت الصغيرة , نتيجة غياب الاطار المفاهيمي للمحاسبة والمراجعة. كما تناولت دراسة (حسن،٢٠١٨) محددات تطبيق معيار المراجعة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة في البيئة المصرية، مع دراسة ما إذا كان هناك معوقات لتطبيق تلك المحددات من خلال، دراسة مشكلات المراجعة التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال المصرية. توصلت الدراسة إلى، وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإرشادات الواردة في المعيار المصري لمراجعة المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم (١٠٠٥) وبين جودة عملية المراجعة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة في مصر في حال تطبيقه. كما هدفت دراسة (زيدان وأخرون، ٢٠١٨) الى التحقق من مدي الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي من جانب المنشأت المتوسطة المقيدة في بورصة النيل المصرية. توصلت الدراسة إلى عدم وجود إلتزام من جانب المنشأت المتوسطة حول أبعاد متطلبات الإفصاح المحاسبي الواردة بالمعيار الخاص بالمنشأت المتوسطة. كما هدفت دراسة (خالد وأخرون، ٢٠١٩) الى تحليل مضمون المعيار المحاسبي المصري لسنة ٢٠١٥ الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، ومقارنته بمعايير المحاسبة المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المعيار المحاسبي المصري لسنة ٢٠١٥ الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة يتضمن قواعد اعتراف وقياس وإفصاح أقل مقارنة بمعايير المحاسبة المصرية، مما يؤدي إلى إمكانية تطبيقه في المنشأت الصغيرة والمتوسطة. كما تناولت دراسة (درويش،٢٠١٩) أهمية المراجعة الخارجية للحسابات على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتوصلت الى أن هناك مصلحة مشتركة بين المدير/المالك ومراجع الحسابات فى تقليل مخاطر المراجعة. كما اقترحت أهمية تطوير مقومات نظام تكاليفي ملائم للمنشأت الصغيرة والمتوسطة. كما أوضح (السعدنى،٢٠١٩ أ) الدور الاقتصادى والاجتماعى للمشروعات الصغيرة،

وأوصى بضرورة خلق حزمة من التشريعات سواء كانت قوانين أو لوائح او تعليمات للقضاء على البيروقراطية والتعقيدات الادارية.

باستقراء الأدبيات السابقة يتضح أن هناك فجوة معرفية فى مجال العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية المراجعة، كما أنها لم تعطي الانتباه الكافى لتوضيح ما هى متطلبات تطوير مسئوليات المراجعين تجاه تحسين جودة المراجعة.

– مفهوم المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى الفكر والتطبيق المحاسبى:

اختلفت آراء الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تنتمي إليها مختلف الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية محلياً ودولياً، حيث يختلف مفهوم المنشأت الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدرتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومرحلة النمو التي بلغتها تلك الدول. ولم يتم التوصل الي تعريف موحد للمنشأت الصغيرة والمتوسطة نظراً لتعدد المعايير المستخدمة في التمييز بين المنشأت الصغيرة والمتوسطة، ومن جهة أخري صعوبة اختيار المعيار الذي علي أساسه يتم التمييز بين المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم لتفاوت التطور والتكنولوجيا في مختلف الدول، لذلك يختلف تعريف هذه المنشأت من بلد لأخر تبعاً لدرجة النمو الذي بلغته الدولة. المنشأت التي تعتبر صغيرة في أمريكا مثلاً قد تعتبر كبيرة في دولة نامية، كما أنه داخل الدولة الواحدة يختلف تقييم المنشأة بحسب الحالة التي يمر بها اقتصادها، بمعني أن المنشأت التي كانت كبيرة في مرحلة ما يمكن أن تصنف ضمن المنشأت الصغيرة في مرحلة نمو أخري. (الروبي،٢٠١٦؛ حماد ،٢٠٠٢؛ Rossouw,2009)

هناك عدد كبير من التعريفات للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فقد أوضح معيار المراجعة المصري (١٠٠٥) (الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشأت الصغيرة) بأنه من غير الممكن اعطاء تعريف مناسب للمنشأة الصغيرة في سياق كمي فقط مثل مجموع الايراد أو عدد العاملين أو مجموع الميزانية، ولكن يجب وضع الخصائص النوعية في الاعتبار وتحقيقاً لذلك فالمنشأه الصغيرة يجب أن تتصف بما يلي؛ تركز الملكية والادارة في عدد قليل من الأفراد غالباً ما يكون شخص واحد، توافر خاصية واحدة علي الأقل من الخصائص التالية، مصادر قليلة للدخل، سجلات بسيطة وغير معقدة، رقابة داخلية محدودة، وجود احتمال تجاوز الادارة لأنظمة الرقابة. وفي يوليو ٢٠٠٩ م أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) معياراً خاصاً بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم "المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم (IFRS for SMEs)

وقد عرفها بأنها: تلك المنشأت التي ليس لها مسؤولية عامة قياساً مع الشركات المساهمة العامة، كما أنها تقوم بنشر قوائمها المالية للمستخدمين الخارجيين (حسن،٢٠١٨؛ القصاص، ٢٠١٠). كما أشار قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨١) بتاريخ ١٧ / ١٠ / ٢٠١١ "بشأن قواعد قيد الأوراق المالية المصدرة من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ببورصة النيل المصرية" بأن المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم هي شركات المساهمة التي لا يزيد رأس مالها المصدر على خمسين مليون جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية عند طلب القيد لأول مرة، ولا يزيد رأس مالها المصدر على ١٠٠ مليون جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية بعد ذلك. (www.efsa.gov.eg)

كما وضعت إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية عدداً من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية، أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليها ومن أهم هذه المعايير؛ استقلالية الإدارة والملكية، أن لا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن ٩ ملايين دولار، أن لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الآخرين عن ٤٥٠ ألف دولار، ألا يزيد عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة عن ٢٥٠ عامل ويمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل إلى ١٥٠٠عامل، أن لا تزيد القيمة المضافة السنوية المؤسسة عن ٥,٤ مليون دولار، محدودية نصيب المؤسسة من السوق. كما حدد الاتحاد الأوربي التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة ١٩٩٦ من طرف الاتحاد وهي؛ تشغل أقل من ٢٥٠ عامل، أو تلك التي لا يتجاوز رقم أعمالها ٤٠ مليون يورو، والتي تراعي مبدأ الاستقلالية (جعفر،٢٠١٩؛ عبد الرحيم،٢٠١٦؛ سعيدانى، ٢٠١٤ ؛Noor,2010).

يتضح مما سبق أن، المعايير التي استخدمتها المؤسسات الدولية أو الدول وخصوصاً الكمية تختلف بصورة كبيرة ما بين مؤسسة وأخرى وتختلف من دولة لأخرى بل وتختلف داخل الدولة الواحدة. وفي مصر يتضح أن معيار المحاسبة أو معيار المراجعة لم يعتمد الأساليب الكمية بالنسبة لعدد العمال كما في غالبية الدول والمؤسسات الدولية. يتطلب معيار الشركات الصغيرة والمتوسطة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الامتثال لأقل من ١٠ ٪ من حجم متطلبات المحاسبة المطبقة على الشركات المدرجة التي تمتثل للمجموعة الكاملة من معايير المعايير الدولية للإبلاغ المالي. لا يوجد مفهوم محدد ودقيق للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم سواء على المستوى الدولي أو في مصر، حيث ركزت معظم التعريفات على الاعتماد على معيار العمالة أو رأس المال أو كلاهما معاً. المنشأة الصغيرة هى كل منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً انتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين الف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً. المشروع الصغير هو مشروع لا يعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجه عام، فالحرفية هى الأساس فى قيامه واقتران ذلك بقلة عدد العمالة ورأس المال ولا يوجد انفصال بين الملكية والادارة تتميز منتجاته بالبساطة والمحلية وهدفه تغطية البيئة المحلية باحتياجاتها، والتصدير خطوة لاحقة.

٢/٦ الفرق بين ريادة الأعمال Entrepreneurship والمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم Small and Medium Enterprices – SMEs:

يكثر الخلط بين ريادة الأعمال والمنشأت الصغيرة وتستخدم فى بعض الكتابات لتدل على نفس المعنى, ولكن ليس كل المشاريع الصغيرة رائدة، وليس كل المشاريع الرائدة صغيرة. ريادة الأعمال: هى عملية انشاء منظمات جديدة أو تطوير منظمات قائمة، وبالتحديد انشاء عمل/ أعمال جديدة أو الاستجابة لفرص جديدة عامة. وتختلف أنشطة ريادة الأعمال باختلاف نوع النشاط الذى تتبعه هذه المنظمة الناشئة. وتتراوح ريادة الأعمال بين شركات فردية (غالباً ما يعمل فيها الرائد بمفرده بدوام جزئى) وتعهدات بتوفير فرص عمل جديدة. وتسعى العديد من المشاريع الرائدة للحصول على التمويل لرأس المال المخاطر أو للمستثمرين المشاركين لزيادة رأس المال أو لبدء المشروع الجديد. يوجد الأن العديد من المنظمات التى تدعم رواد الأعمال والتى تشمل بعض الهيئات الحكومية المعنية، حاضنة الأعمال، بعض الهيئات العلمية وبعض المنظمات غير الحكومية ومنها غرف التجارة والصناعة (خربوطلى،٢٠١٨). المشاريع الرائدة هي المشاريع التي تقدم شيئاً أفضل وبشكل مختلف، ويصاحب

تقديم هذا الشيء المختلف خطورة عالية بعدم نجاح الفكرة وتقبل أو استيعاب العملاء لها، يصاحب هذه الخطورة العالية عائد عالي، سواء على هيئة أرباح عالية، أو تغيير قواعد اللعبة والسوق للأبد.في حين أن هناك فرق بين ريادة الأعمال والمنشأت الصغيرة، فان المفهومين متقاربين وتتفق بينهما كثير من الصفات الا أن ريادة الأعمال تتميز بأربعة صفات تجعلها مختلفة عن المنشأت الصغيرة . و**تتلخص هذه الصفات فى:**

١- **مقدار خلق الثروات:** تهدف المنشأت الصغيرة الى توليد دخل مستمر ومرضى لصاحبها، أما ريادة الأعمال فتهدف الى انشاء ثروة مستمرة ودائمة يتجاوز مداها الأحلام البسيطة الى بناء الثراء الكبير.

٢- **سرعة بناء الثروات:** تبنى المنشأت الصغيرة ثرواتها عادة عبر حياة صاحبها وفق وقت زمنى طويل، فى حين أن الثروة الريادية يبنيها رائد الأعمال خلال زمن قياسى فى حياته العملية لا تتجاوز عادة خمس الى عشر سنوات.

٣- **المخاطرة:** تتميز ريادة الأعمال بالمخاطرة العالية, وهى الثمن الذى يتوقع أن يدفعه رائد الأعمال مقابل الثراء، وبغير المخاطرة فان الريادة تزول وتكون مشروعاً صغيراً.

٤- **الابتكار والابداع:** ريادة الأعمال تتصف بالابتكار الابداع وتحويل تلك الأفكار الى منتجات وخدمات مربحة. وهى أكثر بكثير مما يمكن أن تتصف به المنشأت الصغيرة. هذا الابتكار والابداع يحقق لريادة الأعمال الميزة التنافسية المستديمة التى تخلق الثروة، ويمكن أن تظهر تلك الابداعات والابتكارات بصيغة منتجات جديدة , أو خدمات ذات قيمة مضافة , أو أساليب ادارية وعملية وتقنية جديدة.

٥- **الترويج لمفهوم ريادة الأعمال** وتمكين الشباب أصبح ضرورياً لضمان مستقبل مستدام، من أجل القارة بأكملها. (خلف، ٢٠١٩؛ رامز،٢٠١٥؛ Ralucu,2013)

- **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة المشروعات:**

ريادة المشروعات والمشروعات الصغيرة تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الأمم وفي الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع، وهناك العديد من الأسباب التى تدل على الأهمية الإقتصادية والإجتماعية لريادة **المشروعات ومنها:**

- يقدم التطور التكنولوجي الهائل في الآلات والحاسبات الإلكترونية والاتصالات وغيرها من المجالات التكنولوجية فرصة لإنشاء مشروعات جديدة (أى فرصة لريادة المشروعات).
- تخلق المشروعات الصغيرة Small Business (وكلها نتيجة لريادة المشروعات) نسبة كبيرة من الوظائف الجديدة في أى مجتمع، وتشير الإحصاءات الأمريكية أن أكث من نصف الوظائف الجديدة في المجتمع الأمريكي تخلق سنوياً كنتيجة لظهور مشروعات صغيرة جديدة.
- يسعى كثير من الأفراد للبحث عن فرصة للاستغلال في العمل، وفرصة للابداع في حل المشاكل، ولا يتأتى ذلك في الأعمال الحكومية أو في المنظمات الضخمة.
- إن الإتجاه العالمي الآن لدى الدول هو التخفيف من على كاهل الدولة في ممارسة الأنشطة الإقتصادية والرعاية الإجتماعية، والإقتصار فقط على الأنشطة السيادية والدفاعية. إن مفهوم الخصخصة خير دليل على تقوية القطاع الخاص وتشجيع المنشأت الصغيرة.
- يميل بعض الأفراد إلى القيادة في ريادة الأعمال، حيث يتميزون ببصيرة جيدة للفرص، ويسعون فقط إلى إظهارهذه الفرص من خلال بناء المنظمات الجديدة.

– يسعى عدد متزايد من الأفراد نحو الكمال في العمل والانجاز، من خلال ريادة مشروعاتهم الخاصة، حيث يكون لهم بالطبع كل النفوذ والهيمنة والسلطة، هناك عدداً آخر من الأفراد لا يستطيع تحمل رئاسة الآخرين لهم ويفضلون أن يكونوا أحراراً من سيطرة الآخرين عليهم من خلال إنشاء مشروعاتهم الخاصة.

– تتجه الحكومات عالمياً إلى تقليص أنشطتها، وتتجه إلى الإقتصار فقط على الإشراف على الأنشطة الإقتصادية والتجارية والزراعية والإجتماعية. ويؤدى هذا بالطبع إلى تقليص فرص العمل بالحكومة، بينما تزداد لدى القطاع الخاص مساهمته في الإقتصاد الوطني.(رامز،٢٠١٥؛ Ralucu,2013)

٣/٦ أهمية المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية:

تشكل المنشأت الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء كانت متقدمة أو نامية لما تتميز به من قدرة عالية على محاربة البطالة ووسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص. يتم قياس دور المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومساهمتها في الإقتصاد من خلال ثلاث معايير رئيسية هي؛ المساهمة في التشغيل والانتاج وحصتها في العدد الكلي للمنشأت في الاقتصاد وتساهم في ٨٠ % من الناتج المحلي الإجمالي وتغطي نحو ٩٠% من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي ٧٥% من فرص العمل . (الروبى،٢٠١٦)

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، تلعب المنشأت المتوسطة دوراً كبيراً في تحقيق التنمية والتطور الإقتصادي لكل دول العالم، حيث تعد السبيل إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تؤدي إلى خلق القدرة التنافسية، بالإضافة لدورها الهام في الانتاج والتشغيل وتوفير فرص العمل، أما على المستوي المحلي فتعد بمثابة العمود الفقري للإقتصاد المصري، حيث تقوم بدور فعال وكبير في خلق فرص العمل وزيادة النمو الإقتصادي، فضلاً عن أنها لا تحتاج إلي رؤوس أموال كبيرة . **تتمثل أهمية تلك المنشأت في:**

– تتمتع المنشأت الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في مواجهة تقلبات الظروف الاقتصادية والقدرة على التكيف مع المتغيرات ولاسيما مواكبة أذواق المستهلكين، وسياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل، وسهولة التأسيس نتيجة انخفاض حجم رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، وسهولة إجراءات إنشائها.

– أداة فاعلة في توسيع القاعدة الانتاجية عند تطبيق دعم الصادرات واحلال الواردات مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لميزان المدفوعات وخاصة في الدول النامية، ونشر القيم الصناعية الإيجابية التي تشجع المفاهيم التالية؛ إدارة الوقت، الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الفاعلية، تقسيم العمل، المبادرة والابتكار.

– قدرة المنشأت الصغيرة علي توفير فرص عمل ومحاربة البطالة والمشاركة في الإضافة على الاقتصاد القومي، و استيعاب التخصصات المختلفة، والقدرة علي الانتشار الجغرافي.

– إعادة التوازن للأسواق من خلال قيام تلك المنشأت بانتاج سلع وخدمات تشبه في بعض الأحيان أو تقترب من جودة المنتجات التي تقدم عن طريق المؤسسات الكبيرة.

– رفع المستوي المعيشي للمواطنين من خلال إعتماد تلك المنشأت علي الأيدي العاملة في المناطق التي تتواجد بها.تفتح تلك المميزات التي تتمتع بها المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم نافذة للدولة من خلال أجهزتها المعنية لمراجعة القوانين والسياسات لمواجهة تلك التحديات وتقديم الدعم المادي وتوفير فرص التمويل لتلك المنشأت بما يتناسب مع مستوى المخاطر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقديم التمويل لتلك المنشأت.

(بيصار،٢٠١٩؛ الأسرج،٢٠١٧؛ حسن، ٢٠١٨؛ زيدان وأخرون،٢٠١٨ ؛ الروبي، ٢٠١٦؛ فكرى،٢٠١١)

– الخصائص النوعية للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

حدد الارشاد المصري رقم ١٠٠٥(الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشأت الصغيرة) الخصائص النوعية الخاصة بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتمثل السمات التي تتميز بها المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم عن غيرها من المنشأت الكبيرة وتؤثر بشكل كبير في نظام القياس والتقرير المحاسبي والضريبي، **ومن أهمها:** (جعفر،٢٠١٩؛ حمزه،٢٠١٩؛ زيدان وأخرون،٢٠١٨؛ الروبي، ٢٠١٦؛ إبراهيم، ٢٠١٤)

– **لا تخضع للمساءلة العامة:** ميز مجلس معايير المحاسبة الدولي (ASB) المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تخضع لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشأت الصغيرة (IFRS for SME) بأنها المنشأت التي لا تخضع للمساءلة العامة. تخضع المنشأة للمساءلة العامة إذا كانت؛ تملك أصولاً ذات صفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الأطراف مثل البنوك والمؤسسات المصرفية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المشترك، تتداول أسهمها وحقوق الملكية لها وأدوات الدين في سوق المال. ويستثنى من ذلك اذا قامت المنشأة بذلك بسبب نشاط رئيسي لها كما هو الحال بالنسبة لوكلاء السفر والمدارء والجمعيات الخيرية، واذا تبنت منشأة لديها مسؤولية عاسة هذا المعيار فلا تعتبر بياناتها المالية ممثلة للمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

– **رقابة داخلية محدودة:** يحتل المدير/ المالك مركز قيادي في المنشأة الصغيرة يسمح له بممارسة الرقابة الداخلية المباشرة واتخاذ جميع القرارات المؤثرة، والقدرة علي التدخل في أي وقت لضمان الاستجابة الملائمة للظروف المتغيرة ، إلا أن تدخل المدير/ المالك غالباً ما قد يسفر عنه إساءة استغلال مركزه بالمنشأة وإحداث تأثير عكسي علي بينة الرقابة الداخلية يترتب عنه مخاطر الغش والتدليس وأخطاء التحريف الهام الجوهرية في القوائم المالية.

– **تركز الملكية والادارة في يد شخص منفرد (المدير/ المالك):** عادة ما يمتلك المنشأة الصغيرة عدد قليل من الملاك، وغالباً ما يكون مالك واحد، وفي أغلب الحالات يكون مشتركاً يومياً في إدارة المنشأة بشكل مباشر يعرف بالمدير/ المالك.

– **سجلات غير معقدة (نظام محاسبي غير مكتمل):** حفظ السجلات لدي المنشأت الصغيرة مهمة صعبة مما يؤدي الي خطر أكبر وهو إمكانية أن تكون القوائم المالية غير دقيقة أو غير مكتملة، وغالباً ما يكون المدير/ المالك بحاجة الى مساعدة مصدر خارجي لتسجيل بعض أو جميع المعاملات وإعداد السجلات المحاسبية والقوائم المالية. لاسيما إعتماد البنوك في منح الائتمان على دراسة التقارير المالية والحسابات الختامية المنتظمة والمعتمدة من مراقبى الحسابات المعتمدين وهو ما لا يتوافر في غالبية المنشأت الصغيرة والتي تحجم عن إمساك دفاتر منتظمة نظراً لضعف الإمكانات وانخفاض حجم النشاط، بل يكتفي بإمساك دفتر يومية لم يطلع عليه أحد بخلاف مالك المنشأة الصغيرة تجنباً لمشكلات التحاسب الضريبي.

– **مصادر قليلة الدخل، ذات حصة سوقية محدودة:** يكون للمنشأت الصغيرة مدي محدود من المنتجات أو الخدمات وتعمل من خلال خط انتاجي واحد أو عدد منافذ بيعية محدودة, صعوبة الأعمال التسويقية وارتفاع تكلفتها، وعدم القدرة علي تحمل تلك التكاليف.

– **تنشر بياناتها المالية ذات الغرض العام للمستخدمين الخارجيين:** يتمثل الهدف من البيانات المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية للمنشأة – وقد يستلزم الأمر

نشر بياناتها المالية لأغراض عامة للمستخدمين الخارجيين– وتشمل المجموعات الرئيسية للمستخدمين الخارجيين؛ البائعون لاتخاذ القررات الائتمانية وقرارات التسعير، المساهمون في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الذين لا يديرون المنشأت الصغيرة والمتوسطة، البنوك التي تقدم قروض وتمويل للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، وكالات التصنيف الائتماني وغيرها الذين يستخدمون البيانات المالية لتصنيف تلك المنشأت الصغيرة والمتوسطة. (IFRS for SMEs, 2009)

لا تعتبر الخصائص النوعية المذكورة أعلاه شاملة ولا قاصرة علي المنشأت الصغيرة كما أنه ليس من الضرورة أن تتصف كل المنشأت الصغيرة بكل تلك الخصائص.

- **التحديات التى تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم:**

علي الرغم من مميزات المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلا أنها تواجه العديد من التحديات، ومن **أبـرزها:**

– ضعف القدرة على المنافسة والتأثير في السوق، لضيق الامكانيات ونقص المعلومات، تعدد الإجراءات الحكومية وطول الفترة الزمنية لاستخراج المستندات الرسمية لمزاولة النشاط مما يدفع البعض للعمل بدون مستندات بشكل يؤدي الي زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.

– عدم وجود عدالة ضريبية لأصحاب المنشأت الصغيرة الغير ممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

– ارتفاع تكلفة رأس المال نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بالمنشأت الكبيرة، المنشأت الصغيرة لديها مشاكل في التعامل مع البنوك تمثلت في ارتفاع الفوائد والعمولات والمصروفات الادارية. بالاضافة الي ارتفاع درجة مخاطرالتمويل نظراً لعدم الضمانات الكافية لمنح الائتمان.

– تعدد جهات الاشراف والاختصاص وتعدد النواحى الادارية والاجرائية والتنظيمية.

– المرونة والقدرة على الانتشار، نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يؤدى الى تحقيق التوازن فى العملية التنموية والنجاح فى خدمة الأسواق المتخصصة والتى لا تغرى الصناعات الكبيرة بالتعامل معها.

(رامز،٢٠١٥، ٢٠٠٠؛ محمد، ٢ ٢٠١؛ القطاونه وهيثم، ٢٠١٠) ويرى (بيصار،٢٠١٩) أن الصعوبات التى تواجه المنشأت الصغيرة ترجع الى مجموعتين؛ **عوامل داخلية** خاصة بطبيعة تلك المشروعات وتشمل، وجود عجز فى القدرات الادارية والتنظيمية، عدم تطبيق قواعد النظام المحاسبى فى إدارة النشاط، وعجز مصادر التمويل الداخلية للمشروع. **وعوامل خارجية** يسببها المناخ الاستثمارى الذى تعمل من خلاله تلك المنشأت وتشمل؛ الصعوبة فى الحصول على الائتمان، الصعوبة فى شراء التوكيلات التجارية الدولية، ارتفاع فى مخاطر الاستثمار، العقبات التسويقية، مشكلات نقص العمالة المدربة والمؤهلة، والمشكلات الادارية، صعوبة الحصول على البدائل التمويلية الأخرى، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة. وفى هذا الصدد، **تواجه المنشأت المحاسبية الصغيرة والمتوسطة داخل مصر تحديات رئيسية وأهمها:**

– **كيفية مواكبة المعايير المهنية والأنظمة الجديدة:** تواجه تلك المؤسسات ضغوط نحو تقليل الرسوم والأتعاب كأحد المؤثرات السلبية علي العلاقة مع المنشأت الصغيرة والمتوسطة، غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المنشأت وذلك لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية اللازمة، ولعدم خبرتهم في هذا المجال.

– **تعدد طرق القياس المحاسبي** وزيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي بالشكل الذي لا يتلائم مع طبيعة وخصائص المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

– **الإخلال بمبدأ الوحدة المحاسبية** وعدم الفصل بين الذمة المالية الخاصة بصاحب المنشأة والذمة المالية الخاصة بالمنشأة.

– **تعدد وتنوع المشاكل الضريبية في ظل التعديل الجديد** الذي لحق بسعر ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في القانون الجديد والذي لا يتناسب مع ما يتسم به النشاط الصناعي من عنصر المخاطرة وبطء في دوران رأس المال، وتعدد أنواع الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المنشأت وتعدد مسمياتها مما يؤدي في النهاية إلى عدم إمساك دفاتر منتظمة بل وتضارب نتائجها.

– **عدم الوعي والتأهيل المناسب ونقص المعلومات من السوق** وتنظيم العلاقات مع الجهات الأخري، بالاضافة الي عدم وجود تكامل بين الصناعات الصغيرة والكبيرة نتيجة عدم وجود قاعدة بيانات عن تلك المنشأت الصغيرة وقنوات للاتصال نتيجة ضعف الامكانيات التسويقية لدي تلك المنشأت.

– **تعقيدات وازدواجية الإجراءات الإدارية** التي تؤدي إلى هروب أصحابها، قد تأخذ وقتاً في استخراج تراخيص المشروع، مما يؤدي إلى معوقات إدارية منها؛ التراخيص واللوائح والتأمينات والمساحات والمواصلات، القيود التشريعية والتنظيمية، قيود التمويل وعدم تعدد آلياته، والقيود المتعلقة بقدرات القطاع نفسه.

– **تستخدم المنشأت الصغيرة فى مصر تكنولوجيا تقليدية** بسيطة تفى باحتياجات الطلب المحلى وتنتج بضائع منخفضة الجودة من خلال عمليات بسيطة تفتقر الى الكفاءة وتدار بشكل سيء.

من الضروري علي مؤسسات الممارسات المحاسبية تغيير سياساتها لمواجهة التحديات السابقة من خلال؛ التركيز على قيمة الخدمة المقدمة للعميل وتأثيرها علي تحقيق أهداف المنشأة الصغيرة، تبني منهجيات جديدة لتحديد الأتعاب والرسوم، استخدام البرامج التكنولوجية بهدف تحسين الخدمات المقدمة والتقليل من التكاليف، عروض للخدمات المهنية المقدمة كتشجيع مراجع الحسابات للبحث عن الاستخدامات الأكثر فاعلية عن طريق تحسين توزيع عبء العمل، ساعات العمل، المرونة مما يمكن المزاول وممارسي المهنة من تجنب الازدواجية في العمل التي تؤثر علي معنويات الموظفين وتجعل استقطاب موظفين جدد أمراً صعباً. ربط جودة عملية المراجعة (بمبدأ العائد/ التكلفة) حيث أن جودة أداء مراجع الحسابات، تتأثر بالمحاور التالية؛ الوقت، التكلفة، الموائمة بين الاعتبارات المهنية وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والخصائص النوعية للمنشأت الصغيرة. (Srinichi and Michael, 2014 ؛ بيصار، ٢٠١٩)

– أساليب ومقترحات دعم تنمية المنشأت الصغيرة والمتوسطة في مصر:

جميع المعوقات التى تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة يمكن التغلب عليها من خلال؛ توحيد القوانين الخاصة بتنمية المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتفعيل دور الدولة من خلال أجهزتها المعنية لايجاد وتطبيق أساليب حديثة للتيسير علي هذا القطاع من المنشأت الصغيرة. علي سبيل المثال أسلوب الشباك الواحد، لتسهيل اجراءات التأمين والتسجيل واستصدار التراخيص وتسهيل التعامل مع الجهات الحكومية المختلفة من خلال مندوبين عنها مجتمعين في مكان واحد لتقليل الوقت المهدر. هناك العديد من الجهات تلعب دوراً فاعلاً فى دعم المشروعات الصغيرة، وأهم هذه الجهات :

– **الوزارات المعنية**(وزارة التجارة والصناعة، وزارة التنمية المحلية، وزارة التخطيط، وزارة المالية، وزارة التضامن الاجتماعى، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وزارة البحث العلمى، جهاز تنمية الصناعات والتعاون الانتاجى،

البنوك والمؤسسات التمويلية). ولكل منها دورها سواء فى تسهيل الاجراءات أو فتح أسواق داخية وخارجية ومتابعة تلك المشروعات وتوفير التمويل اللازم لها أو تقديم الأبحاث العلمية لتطوير هذه المشروعات.

- **دور مركز تحديث الصناعة:** تقديم الخدمات الارشادية التى تحتاجها التجمعات الصناعية لاسيما المشروعات الصغيرة.
- **دور الاتحاد العام والاقليمى للجمعيات الأهلية:** بمكن تفعيل دور الاتحاد العام للجمعيات الأهلية فى مساندة المشروعات الصغيرة من خلال توسيع نطاق البرامج التدريبية التى يقدمها الاتحاد للجمعيات التى تعمل فى مجال المشروعات الصغيرة وأهمها برنامج الأسر المنتجة.
- **دور الاتحاد العربى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة:** توثيق الروابط بين المشروعات الصغيرة والإسهام فى تحقيق التكامل الإقتصادى بين الأقطار العربية. من خلال ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التى تعمل فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **دور الصندوق الاجتماعى:** الاهتمام بتطبيق التكنولوجيا المتطورة والملائمة لزيادة فاعلية المشروعات الصغيرة وأليات نقل هذه التكنولوجيا واستيعابها، وتعظيم دور هذه المشروعات فى تحقيق مزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد القومى، التركيز على الدور التنموى والاجتماعى للمشروعات الصغيرة، زيادة معدل الاهتمام بتنمية جنوب مصر وسيناء، إقامة وتمويل ومتابعة هذه المشروعات، تنمية الموارد البشرية، والاهتمام بالبحث والتطوير وأثرهما فى تحسين الخدمات المتاحة للمشروعات.(بيصار، ٢٠١٩؛ Briciu et al.,2009)

هناك بعض الأساليب لدعم وتطوير المنشأت المتوسطة وزيادة دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية، ومن أهمها؛ منح المنشأت المتوسطة حوافز ضريبية أو إعفائها نهائياً سواء كانت في المدينة أو مناطق الريف لتشجيعها ودعمها، خلق بيئة تساعد علي العمل في المنشأت المتوسطة وتنشيط التجارة والصادرات تحت إدارة الحكومة، تقديم الخدمات التمويلية للمنشأت المتوسطة عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على القروض وزيادة مدة سداد القروض، تفعيل القوانين الخاصة بالمنشأت المتوسطة ومنها مشاركة هذه المنشأت في المناقصات الحكومية، إتاحة فرص لتدريب أصحاب المنشأت المتوسطة لتطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية، تشجيع البحث العلمي لنمو وتطوير التجارة الخارجية والوصول بمنتجات المنشأت المتوسطة للأسواق العالمية، إنشاء جهاز حكومي يقوم بالإشراف على المنشأت المتوسطة ومتابعتها بغرض إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال التنمية، تشجيع الشركات الداعمة للمنشأت المتوسطة والمتمثلة في خدمات شركات التمويل التأجيري والتي تعتبر من الوسائل التي تقدم رأس المال اللازم للمنشأة، إنشاء صندوق لضمان القروض يساعد على مواجهة المشاكل التي تقابل المنشأت المتوسطة من ارتفاع أسعار الفائدة، بالإضافة إلى توفير طرق لضمان سهولة حصول المنشأت على القروض، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال، البحث عن حوافز ومزايا لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال إجراءات ميسرة للحصول علي التراخيص مع تقديم حوافز ضريبية مع عدم المحاسبة الضريبية بأثر رجعي مع تقديم الدعم الفني والاداري والتمويل لهم. محاولة تطبيق ما يسمي بأسلوب الحماية والذي طبق في بعض الدول من خلال تخصيص سلع معينة لا يتم انتاجها إلا من خلال المنشأت الصغيرة والمتوسطة. (زيدان وأخرون،٢٠١٨؛ أحمد،٢٠١٨ ؛ Egyptain Banking Institute,2010) على الرغم من كثرة التحديات والصعوبات التى تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، إلا أن هناك العديد من الدول

إعتمدت فى نهضتها على تلك المشروعات، حيث تشير الاحصائيات المتاحة على المستوى الدولى إلى أن متوسط عدد تلك المشروعات يصل إلى نحو ٤٠ % –٨٠ % من إجمالى عدد المشروعات فى بلدان العالم المختلفة وتساهم بما يزيد على ٦٠ % من إجمالى الناتج القومى فى تلك الدول، ومن هذه الدول وأبرزها؛ الصين واليابان كنموذج لأكبر اقتصاد فى العالم.

–تجربة الصين للنهوض بالمنشأت الصغيرة:

إهتمت الصين بثلاثة محاور أساسية للنهوض بالمشروعات الصغيرة هى:

المحور الأول: التعليم الفنى: تتوافر بالصين الأيدى العاملة الرخيصة وهو ما يميزها عن كثير من دول العالم كالهند وباكستان ودول أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وتهتم الصين بالتعليم الفنى إهتمام شديد، وتتوافر بها الأيدى العاملة الرخيصة المؤهلة والمدربة لاستيعاب التكنولوجيا. ولتطوير الصناعة المصرية يجب الاهتمام بالتعليم الفنى والاستفادة من التجربة الصينية فى هذا المجال من خلال تبادل الخبرات فى تطوير المناهج الدراسية للتعليم الفنى، تدريب المعلمين الفنيين، واقامة توأمة بين بعض مدراس التعليم الفنى بالبلدين.

المحور الثانى: تطوير التكنولوجيا والتحول الرقمى: تمكنت الصين من تنصيب نفسها فى مجال التكنولوجيا والتحول الرقمى خاصة بعد إستثماراتها الصخمة فى صناعة المركبات ذاتية القيادة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعى. ولذلك أصبح التعاون المشترك فى هذا المجال مع الصين ضرورة قصوى لتطوير الصناعة المصرية من خلال الأبحاث المشتركة والشراكات الثنائية وخاصة فى مجال تطبيقات التكنولوجيا الحديثة فى مجال الصناعة وإدارة الجودة مثل الحوسبة السحابية، والبيانات العملاقة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

المحور الثالث: دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة: وهى كلمة السر فى تطور الاقتصاد الصينى وتعتبر التجربة الصينية فى مجال إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة نموذج يحتذى به من قبل كل الدول الراغبة فى تنمية إقتصادها، من خلال الاعفاء من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التى تقوم الحكومة الصينية بموجبها بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تعتمد بشكل أساسى على الدعم المباشر من الدولة، والذى يتجلى فى توفير المساعدات الفنية والتمويلية والادارية والتسويقية لهذه المشروعات، وحمايتها من الافلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وبدون ضمانات. ومن الضرورى البدء فى إنشاء بعض المؤسسات التمويلية بالشراكة مع الكيانات الاقتصادية الصينية لدعم التمويل والدعم اللازم للمشروعات الصغيرة، تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة، وايجاد نظام ضمان القروض الممولة لها، تأمين الحكومة المصرية على المشروعات الصغيرة خوفاً من مخاطر الافلاس، وإعداد برامج تدريبية ادارية وفنية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الهيئات الصينية المتخصصة.

–التجربة اليابانية للنهوض بالمنشأت الصغيرة:

بنت اليابان نهضتها على المشروعات الصغيرة وتتلخص تجربتها فى:

١– قانون تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناءاً على القطاع وعدد العاملين.

٢– التسويق: تم إنشاء هيئة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة داخل وخارج اليابان من خلال المعارض الدولية، وتطوير نظام شراء الدولة لمنتجات المشروعات الصغيرة.

٣– الاعفاء من الضرائب لتشجيع أصحابها.

٤- التمويل: نظام ضمان للقرض يسهل على البنوك والهيئات التمويلية تمويل المشاريع بكل سهولة.
٥- برنامج تدريب إدارى وفنى.
٦-هيئة خاصة للدعم الفنى للاجابة عن جميع استفسارات أصحاب المشروعات الصغيرة وتقديم الدراسات والمعلومات اللازمة.
٧- نظام الشركات التعاونية وهو برنامج لحماية المشروعات الصغيرة من الافلاس من خلال مشاركة شركات التأمين. تعتبر التجربة اليابانية من أنجح التجارب لدعم المشروعات الصغيرة، الا أنها تعتمد اعتماد كلى على الحكومة وإصدار قوانين وإنشاء هيئات متخصصة فى مجال دعم المشروعات الصغيرة.(بيصار،٢٠١٩)

يعد تطوير المنشأت الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة. ولذلك أولت مصر هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

٤/٦ الشمول المالى والمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

تلعب المنشأت الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في الإقتصاد المصري حيث ساهمت هذه المنشأت بنسبة ٧٥% من النمو الإقتصادي، وتستوعب٨٠% من إجمالي عدد العاملين، إلا أنها تواجه صعوبات تمويلية عند الرغبة في التوسع والوصول إلى أسواق جديدة. هناك حاجة إلى سياسة محددة وأطر لتشجيع تطوير تمويل المنشأت الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة الاعتماد على أسواق رأس المال والتكنولوجيا الجديدة . يتم تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم عن طريق البنوك المصرية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقاً) . تحصل المشروعات الصغيرة على تمويل محدود بالاقتراض والتسهيلات من كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال وبنك التنمية ويترتب على ذلك أن تلك المشروعات تحتاج لتمويل أجنبى للحصول على المعدات الرأسملية كالألات والعدد والمعدات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة. ويعمل البنك المركزي المصري علي تيسير الحصول على الخدمات المالية وتقديمها للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق ذلك قام بما يلي؛ وضع تعريف موحد للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر، توسيع دور شركات ضمان الائتمان لتغطية المخاطر المرتبطة بمحافظ الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر في القطاع المصرفي المصري، استمرار إتاحة التدريب لكل من العاملين بالشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر وموظفي البنوك المتخصصين فى هذا المجال بالمعهد المصرفي المصري، مراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر، تحفيز البنوك على تطوير المنتجات المصرفية المخصصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر . السواح ومبروك،٢٠١٩؛ Nicolas et al.,2019) Thoms, 2011)

تعد مشكلة تمويل المنشأت الصغيرة من أعقد المشاكل لسببين رئيسيين هما:

- عدم إمكانية توفير النقص فى الموارد المالية من مصادر خارجية تلائم هذه المنشأت.
- عدم كفاية الموارد الذاتية لمالك المنشأة للوفاء بكافة الاحتياجات التمويلية للمنشأة.

وتتمثل مصادر التمويل التى تعتمد عليها المنشأت الصغيرة فى المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو اجمالى المدخرات العائلية، بالاضافة الى الاقتراض من البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة لتوفير الائتمان طويل الأجل، وتقديم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل. وهناك مجال كبير لزيادة فرص حصول المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم علي التمويل في الشرق الأوسط وأسيا الوسطي، ويمكن أن تكون الفوائد المالية الكلية كبيرة، فالنمو الاقتصادي السنوي يمكن أن يرتفع بنسبة تصل إلى١% ، وفعالية سياسات الاقتصاد الكلي يمكن تعزز الاستقرار المالي الكلي. وفقاً للبنك المركزي المصري، فإن ٦٦% من المنشأت الصغيرة والمتوسطة لديها مشاكل في التعامل مع البنوك تتمثل في إرتفاع الفوائد والعمولات والمصاريف الإدارية، و٦١% تتمثل في كثرة الضمانات المطلوبة، و٥٣% في طول الإجراءت وصعوبتها، و٣٧% في كثرة المستندات المطلوبة. ويشكو أصحاب المنشأت الصغيرة والمتوسطة من المرحلة الطويلة لإعداد المستندات والضمانات اللازمة وصعوبة إستخراج التراخيص. تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة عقبات في الحصول على التمويل أكثر من المشروعات الكبيرة خصوصاً من حيث تكلفة الإئتمان، فأسعار الفائدة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي أعلى من تمويل الشركات. كما يواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشاكل مرتبطة ببيئة الإستثمار، منها ما يتعلق بالتراخيص وطول فترة الموافقة وتعدد الجهات التي يتم التعامل معها، ومنها مرتبط بالتسويق وعدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الوطنية الكبيرة، فضلاً عن المشاكل المرتبطة بضعف القدرات الإدارية والفنية والتنظيمية. كما وافق البنك المركزى على إصدار ضمانة لشركة ضمان مخاطر الائتمان بقيمة ٢ مليار جنيه، والتى ستمكن الشركة من إصدار ضمانات للبنوك بنحو ٢٠ مليار جنيه مخصصة لشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على القطاع الصناعى والزراعى والطاقة الجديدة والمتجددة وتكنولوجيا المعلومات بما يساهم فى توسع البنوك فى تمويل تلك المشروعات. كما يقوم جهاز تنمية المشروعات بتقديم الدعم المالي لكافة أنواع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الجديدة والقائمة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو الحرفية وكذلك مشروعات الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة ويعمل على تيسير كافة العقبات للمشروعات الصغيرة لتصل للمنافسة بالأسواق المحلية والعالمية، حيث يتم تقديم حزمة متنوعة من المنتجات التمويلية المختلفة بأسعار عائد تنافسية لتلبية احتياجات كافة شرائح العملاء من أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى استحداث منتجات جديدة، ومنها تمويل رأس مال المخاطر نظراً لأهمية دور ريادة الأعمال خلال الفترة المقبلة، وبما يتماشى مع خطة الجهاز في نشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار حيث يتم تنفيذ عدة برامج تدريبية وورش عمل وتهدف إلى تأهيل رواد الأعمال لاكتشاف قدراتهم في كيفية توليد وتحديد أفكار للمشروعات وإدارتها. (عبد الرازق، ٢٠١٩؛ أحمد،٢٠١٨؛ الحوثى،٢٠١٨) ومع أن البنوك أفضل الجهات المرشحة لتقديم الخدمات المالية للمنشأت الصغيرة، الا أن الواقع يشير الى أن ٥% من هذه المشروعات تحصل على تمويل مصرفى. وتفيد الاحصاءات أن ٩٥% من تمويل هذه المشروعات تعتمد على التمويل الذاتى رغم ضعفه. وفى الغالب تحجم مؤسسات التمويل –لاسيما البنوك التجارية– عن تزويد منشأت الأعمال الصغيرة باحتياجاتها من التمويل نظراً لزيادة درجة المخاطر. وبعض هذه المشروعات غالباً ما تلجأ الى التجار والموردين والوسطاء الذين يقبلون البيع بأجل ويقومون برفع الأسعار لمقابلة هذا الأجل. وتذهب معظم الأرباح الى التاجر الوسيط فى شكل عمولات وفوائد على أمواله. ويرجع عدم اقبال البنوك لاقراض هذه المنشأت لعدد **من الأسباب من أهمها:**

– ارتفاع تكلفة اقراض هذه المنشأت لعدم تعامل العديد منها مع الجهاز المصرفى.
– ارتفاع مخاطر اقراض هذه المنشأت لافتقارها للضمانات المطلوبة.
– عدم ملاءمة المعايير والشروط المتبعة فى الاقراض لهذه المنشأت. (جعفر،٢٠١٩)

– فوائد زيادة الشمول المالي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

يتمثل أثر زيادة الشمول المالي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في، النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وفعالية سياسة الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي الكلي، سد فجوة الشمول المالي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمقارنة مع الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية يمكن أن يزيد النمو بمعدل ٠,٣ نقطة مئوية سنوياً. انتقال السياسة النقدية واستقرار الأسعار يتعزز في البلدان التي ترتفع فيها الشمول المالي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة. ومع وصول المزيد من المنشأت الصغيرة والمتوسطة إلى الإقتراض الرسمي، قد يحسن من الانتقال النقدي ويسمح للسلطات النقدية بضمان إستقرار الأسعار بشكل أفضل.

يمكن لزيادة الشمول المالي أن يدعم الاستقرار المالي الذي يوفر إدارة قوية للمخاطر والاشراف المالي، ويمكن لتوسيع نطاق الائتمان للمنشأت الصغيرة والمتوسطة أن يسهم في تحقيق الاستقرار المالي لأنه يسمح للبنوك بتنويع حوافظها الائتمانية والتعرض للمخاطر علي نحو أفضل. غير أن الائتمانات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي فئة أصول محفوفة بالمخاطر نسبياً، وإذا كانت تنمو بسرعة فقد تؤدي إلى تراكم التعرض الائتماني غير السليم. وتتطلب إدارة هذه المقايضة في السياسات ضمانات مؤسسية سليمة، بما في ذلك أطر رقابة مالية سليمة، لضمان الانضباط الائتماني القوي ومعايير إدارة المخاطر. ومن شأن سد فجوة الشمول المالي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة أن تحقق مكاسب كبيره في إمكانات النمو. وزيادة الانتاجية والعمالة من زيادة فرص حصول المنشأت الصغيرة والمتوسطة علي التمويل عنها بالنسبة للشركات الكبيرة. ويساعد تحليل البرامج الائتمانية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية علي تحديد القيود الرئيسية التي تواجه الشمول المالي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالاضافة إلى المستوي العام للتنمية الاقتصادية. الحوكمة القوية والمؤسسات المستقرة تدعم عموماً وصول المنشأت إلى الخدمات المالية الرسمية. وتميل النظم غير الشفافة إلى الاستفادة من الشركات الكبيرة التي ترتبط علي نحو أفضل بالمشاريع. (Nicolas et al., 2019)

– تعزيز التمويل التقليدي وإنشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان للمنشأت الصغيرة:

تتمثل القيود علي الشمول المالي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى؛ الافتقار إلى المعلومات الائتمانية، والمنافسة الضئيلة، التكلفة المرتفعة نسبياً لخدمة احتياجات تمويل المنشأت الصغيرة والمتوسطة. و يمكن الحد من هذه القيود باستخدام التكنولوجيا، المعلومات الائتمانية هي مجال تدعم فيه التكنولوجيا المالية تمويل المنشأت الصغيرة والمتوسطة بالفعل. تسهل التقنيات الجديدة مثل تحليل البيانات الكبيرة والحوسبة السحابية لجمع ومعالجة كميات كبيرة من أداء الائتمان الاستهلاكي والبيانات السلوكية. يمكن أن يعتمد تحليل الائتمان علي الذكاء الاصطناعي مما يجمع بين تسجيل المشاريع ومعلومات المحاسبة مع معلومات جغرافية واجتماعية واقتصادية. وتساعد هذه البيانات علي توليد درجات وملامح ائتمانية وتدعم ادارة مخاطر الائتمان بشكل أقوي. كما يمكن أن تلعب التكنولوجيا المالية دوراً هاماً في تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات التمويلية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة. (Nicolas et al.,2019) تتنوع أشكال مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة، فهى تتخذ شكل مكتب فى كل من الولايات

المتحدة الأمريكية وتركيا أو هيئات كما فى اليابان أو شركات كما فى مصر والأردن. وفى بعض التجارب يتم ضمان المخاطر من خلال تكافل المقترضين أنفسهم كما فى بنجلاديش. كما تتولى الشركة عملية ضمان إقراض المشروعات الصغيرة أمام الجهات التمويلية المختلفة، وتقوم الشركة بتدريب العاملين فى البنوك ومؤسسات الاقراض للتعامل مع نظام المعلومات وتوفير الكثير من البيانات التى يمكن الرجوع اليها قبل اتخاذ قرار التمويل.

وتهدف آلية انشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان الى تحقيق الأهداف التالية:

أ- بخصوص مؤسسات التمويل والجهاز المصرفى:

- ضمان سرعة وكفاءة قرارات الائتمان، وقياس مخاطر الائتمان بكفاءة لزيادة حجم الائتمان الممنوح.
- تشجيع جهات التمويل على تمويل المشروعات الصغيرة، تقديم الدعم الفنى فيما يخص ضمان القروض.
- تجنب خسائر القروض وحالات افلاس الأفراد، من خلال تزويد مؤسسة التمويل بالمعلومات الكاملة عن ظروف المقترض، مما ينعكس على تخفيض تكاليف تقييم المخاطر.

ب- بخصوص المنشأت الصغيرة:

- تسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على الائتمان بما يكفل سرعة تنفيذ المعاملة.
- تسهيل حصول المنشأت الصغيرة على التمويل من جهات التمويل والاستثمار المختلفة.
- توفير أسس واضحة ومنظمة للاقراض بدون الحاجة لإجراءات مستندية طويلة ومتداخلة.
- السماح للمنشأت ذات السمعة والمعاملة الجيدة بالحصول على الائتمان بسهولة وامكانية التوسع فى قيمة القرض.(جعفر،٢٠١٩)

-استراتيجيات الشمول المالي:

إستحدث عدد من البلدان استراتيجيات للشمول المالي في السنوات الأخيرة، وغالباً ما تكون هذه الاستراتيجيات جزءاً من استراتيجيات التنمية المالية الأوسع نطاقاً، وقد تشمل أنواعاً مختلفة من الوكالات الحكومية. استراتيجيات القطاع المالي بشكل عام تساهم بشكل كبير في زيادة تعميق القطاع المالي والاندماج والاستقرار. العوامل الرئيسية للنجاح تشمل التنسيق الكافي بين الوكالات الحكومية، والجهود التي تبذلها الوكالة الحكومية الرئيسية في كثير من الحالات، والبنك المركزي للتشاور مع القطاع الخاص، والإصلاحات التنظيمية للتشجيع علي تحسين تبادل المعلومات، وإنفاذ العقود. كما قدمت جورجيا استراتيجية ائتمانية تدعم النمو الشامل، بما في ذلك زيادة الشمول المالي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة. وأنشأت الحكومة سجلاً ائتمانياً شاملاً ، وعدلت معايير المحاسبة المؤسسية وإجراءات الإعسار، ودعمت تنمية أسواق رأس المال المحلية. كما نفذت باكستان جهوداً متعددة لزيادة الشمول المالي من خلال استحداث نظام لضمان الائتمان لصغار المزارعين بدعم تمويلي من الحكومة وتطوير تكنولوجيا مشتركة لدعم التوسع في حسابات المعاملات الرقمية في المناطق الريفية. كما أصدر البنك المركزي الأردني في عام ٢٠١٧ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالى، والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك المنشأت الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل المتناهي الصغر والخدمات المالية الرقمية، وتعزيز محو الأمية المالية، وتعزيز الحماية المالية للمستهلكين.

- مشروع دعم رواد الأعمال والمنشأت الصغيرة والمتوسطة:

يأتي هذا المشروع في إطار دعم البنك المركزى للإصلاحات الرامية إلى توفير المزيد من الفرص للشباب في مصر، ويركز المشروع على زيادة حجم الائتمان المتاح للمنشأت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز إمكانية حصولها على الائتمان،

هذا المشروع في إطار التعاون بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم رواد الأعمال وبخاصة المرأة. فهذا استثمار يتيح العديد من الفرص لتحسين معيشة المصريين من خلال خلق فرص العمل والمساهمة في إرساء أساس قوي لاقتصاد البلاد (عيسى،٢٠١٩؛ الأسرج،٢٠١٧). كانت الدولة قد أصدرت قراراً بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى ٢٠١٧/٤/٢٤، بحيث يكون تابعاً لوزير الصناعة والتجارة الخارجية، ويكون هو الجهة المعنية بتنمية تلك المشروعات.يشترط للحصول على **التمويل من جهاز تنمية المشروعات؛** الأهلية القانونية، حسن السير والسلوك، إجادة القراءة والكتابة، والتفرغ للمشروع وإدارته والتواجد بنفس المحافظة محل النشاط أو المحافظة المجاورة، وتأدية الخدمة العسكرية أو تأجيلها أو الإعفاء منها لفترة تغطى مدة القرض مع توافر السجل التجاري، والبطاقة الضريبية، وعقد الملكية أو الإيجار لمقر المشروع على أن يكون التاريخ ثابتاً فى الشهر العقاري، والتراخيص اللازمة لمباشرة النشاط، ودراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع، وأيّ مستندات أو بيانات أخرى قد تطلبها الجهة الوسيطة لدراسة طلب العميل، والضمانات المطلوبة للحصول على قرض. كما سيمول المشروع فرص التدريب للشركات الجديدة عبر دورة حياة المشروع لبناء المهارات والقدرات اللازمة، ويهدف هذا المشروع إلى زيادة رأس المال التأسيسي ورأس المال في المراحل الأولى المتاح للشركات الناشئة المبتكرة التي تواجه مخاطر أعلى والشركات الصغيرة والمتوسطة حديثة العهد التي تنطوي على إمكانات كبيرة للنمو وخلق فرص العمل (عيسى،٢٠١٩).

تتمثل مبادرات دعم المشروعات الصغيرة فى:

أ-مبادرة رواد النيل: وافق البنك المركزى على رعاية مبادرة رواد النيل بالشراكة مع جامعة النيل لمدة خمس سنوات، تهدف الى تمكين الجهاز المصرفى من طرح خدمات تطوير الأعمال للمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى مراحلها المختلفة بدءاً من الفكرة وحتى مرحلة النمو والنضوج لتشجيع الشباب على ريادة الأعمال. وتتضمن المبادرة إنشاء مراكز تطوير الأعمال فى المناطق الجغرافية ذات الفرص الاستثمارية لطرح خدمات تطوير الأعمال للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، وتشمل عدداً من الأنشطة المختلفة لمساعدة الشباب على تصميم النموذج الأولى لمنتجاتهم وكذلك إعادة تصميم منتجاتهم القائمة لسهولة تسويقها.

ب-مشروع اشتغل حالاً : يهدف الى تمكين الشباب والسيدات اقتصادياً واجتماعياً من خلال برنامج التنمية بالمشاركة فى المناطق الحضرية بمشروع تدريب وتشغيل الشباب والسيدات فى مناطق شبرا الخيمة وقليوب للشباب من سن ١٨ سنة الى ٣٥ سنة.(الهيئة العامة للاستعلامات،٢٠١٧)

٥/٦ المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

هناك حاجة لوجود معايير محاسبية خاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة نظراً لاختلاف طبيعتها التي لا تسمح بالممارسات المحاسبية التي تستخدم في المنشأت الكبيرة، والهدف الأساسى من تنظيم السياسات المحاسبية في المنشأت الصغيرة هو تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وتمكين المنشأت الصغيرة من التطور والتنمية من خلال الكشف عن البيانات المالية بمصداقية وشفافية عالية. تتمثل مزايا المعايير المحاسبية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة فى؛ إنشاء قاعدة بيانات واسعة خاصة بالمعلومات حول المنشأت الصغيرة والمتوسطة، الحد من التكاليف الكبيرة والالتزام بالمعايير العامة، توفير جودة عالية من البيانات المحاسبية للمقارنة بين الشركات

المختلفة، تحسين المقارنة بين حسابات المستخدمين، دعم قرارات مجموعة من أنواع المستخدمين بما في ذلك الإدارة، وتعزيز الثقة في حسابات المنشأت الصغيرة والمتوسطة. (السجاعى وأخرون، ٢٠١٥؛ عوض وعفاف, Prena,2012)؛ ٢٠١٠ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار مسودة لإنشاء معيار محاسبي دولي خاص بالمنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم فى عام ٢٠٠٧، وقد صدر بشكله النهائي في التاسع من شهر يوليو ٢٠٠٩. يعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم (IFRS for SMEs) هو المجموعة الأولى من متطلبات المحاسبة الدولية التي تم صياغتها للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) . كما لم يتم عرض المعيار بنفس طريقة عرض المجموعة الكاملة للمعايير الدولية، أي لم يتم تحديد رقم معين لكل معيار يتحدث عن موضوع معين بل صدر المعيار في (٢٣٠) صفحة تتكون من مقدمة و(٣٥) قسم (Section) يختص كل قسم بموضوع معين. يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم IFRS) for SMEs,2009) خمسة أنواع من تبسيط المجموعة الكاملة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs)كما يلي؛ تخفيض حجم الإفصاحات التي يتطلبها إلى حد كبير، حذف بعض الموضوعات الواردة في المعايير الدولية والتي ليس لها صلة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس لكل من الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. في الوقت الذي تسمح فيه المعايير الدولية الكاملة باختيار السياسة المحاسبية، يسمح هذا المعيار بالخيارات الأبسط فقط، وإعادة الصياغة بصورة تتسم بالبساطة. (المللى، ٢٠١٩؛ زيدان وأخرون،٢٠١٨؛ عبد الرحيم،٢٠١٦ ؛ المجمع الدولى العربى للمحاسبين القانونيين،٢٠١٦؛ درويش, ٢٠١٦ ؛ سعيدانى,٢٠١٤)

من أهم المشكلات المحاسبية الخاصة بإعداد التقارير المالية في المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم؛ الالتزام الكامل بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم يؤدي إلى تحمل المنشأت تكاليف تفوق المنفعة المتوقعة من هذا الالتزام، تقوم معظم أطر القياس والإفصاح المحاسبي على أساس احتياجات المنشأت الكبيرة وليست الصغيرة ومتوسطة الحجم، تعدد وتعقد معايير الإفصاح يمثل حمل زائد على المنشأت الصغيرة، انخفاض الوعى الثقافى والتعليمى لدى العاملين فى المشروعات الصغيرة ينتج من ضعف الأسس المحاسبية المطبقة في هذا النوع من المنشأت، قلة خبرة الإدارة المالية في هذه المنشأت بالمعايير المحاسبية، عدم إهتمام الجهات المعنية بعقد دورات تدريبية لأصحاب المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم وإدارتها المالية حول أهمية الالتزام بدفاتر وسجلات وأهمية تطبيق المعايير المحاسبية والتشجيع على تطبيقها. (طمان،٢٠١٥؛ عيشي،٢٠١٤ ؛ بحر، ٢٠١٤؛ الدحيات وخالد ، ٢٠١٤)يضاف لما سبق، هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصري وترتبط بشكل كبير بعادات وثقافات أصحاب تلك المنشأت وتتثمل فى؛ عدم وجود أنظمة رقابة داخلية، قلة خبرة الإدارة المالية (المحاسبين العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة) بمعايير المحاسبة الدولية، عدم رغبة أصحاب المنشأة عن الإفصاح عن صافى ربحها الحقيقى، عدم تحقيق مبدأ التكلفة والعائد، وعدم اقتناع أصحاب المنشأة بأهمية تطبيق المعيار. ولذا تبدو منشأت الأعمال الصغيرة في حيرة **من أمرها ما بين:**

١- الالتزام بالتطبيق الكامل لمعايير المحاسبة وما يكتنف ذلك من تفصيلات وتعقيدات وافصاحات مطولة، ينظر إليها في معظم الأحوال على أنها غير ضرورية في حالة المنشأت الصغيرة والتي تشمل عدد محدود من المستخدمين المهتمين بقوائمها المالية، كما أن الالتزام قد يؤدي الى تحميلها تكاليف تفوق المنفعة المتوقعة من ورائها.

٢- ما تتطلبه بعض الجهات التي تتعامل معها هذه المنشأت مثل البنوك وشركات التأمين وغيرها من معلومات قائمة على التطبيق الكامل للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتكون محل مصداقية. (درويش،٢٠١٦؛ السادات ومحمد، ٢٠١٦؛ الروبى،٢٠١٦؛ عبد الملك، ٢٠١٠؛ ورنتل العلوم الادارية والاقتصادية، ٢٠٠٩)

٦/٦ معيار المحاسبة المصرى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٥:

أصدرت وزارة الإستثمار المصرية معيار المحاسبة المصري عام ٢٠١٥ الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، ويمثل هذا المعيار أساساً ومرجعاً يحتوي على مختلف القواعد التي تهدف إلي تحسين التقارير المالية، يسمح المعيار بمعالجة الأحداث الاقتصادية لهذه المنشأت مما يسمح لها بتقليل حجم المتطلبات المحاسبية مقارنة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الملائمة للمنشأت الكبيرة . حيث يمتاز المعيار بالبساطة التي تتناسب مع طبيعة العمل بتلك المنشأت وذلك عن طريق حذف الموضوعات التي لا صلة لها بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط العديد من القواعد ومبادئ الاعتراف بالأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، وخفض مستويات الإفصاح، مما يساعد على تحسين نوعية التقارير المالية التي يتم إعدادها في تلك المنشأت. هناك مجموعة من الأسباب التى أدت الى ضرورة إصدار معيار المحاسبة المصري للمنشأت الصغيرة والمتوسطة ومنها؛ ما تواجهه تلك المنشأت من مشكلة نقص المعلومات المحاسبية والمالية، وعدم القدرة على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات أو الأطراف الخارجية ذوي المصلحة الخاصة بتلك المنشأت، تمحور اهتمام معظم الجهات العلمية والمنظمات المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية في مصر على المنشأت الكبرى ذات المسئولية العامة التي تسجل أسهمها في سوق الأوراق المالية وفي البورصات، دون الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية فيها، اختلال مبدأ التكلفة والعائد بالنسبة لتلك المنشأت وانخفاض عدد مستخدمي المعلومات فيها. تهدف القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى توفير معلومات حول المركز المالى والأداء والتدفقات النقدية للمنشأة والتى تكون مفيدة فى صنع القرارات الاقتصادية لمدى واسع من المستخدمين الذين يكونوا فى موقع لا يسمح لهم بطلب تقارير مالية خاصة تلبى احتياجاتهم من المعلومات. كما تبرز القوائم المالية نتائج تصرفات الإدارة وتساعد كذلك على محاسبتها عن الموارد التى أودعت فى حوزتها. (خالد وأخرون،٢٠١٩؛ قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥) وعلى المشرع المصري ضرورة الدمج بين المعايير الكمية والوصفية لتصنيف المنشأت الصغيرة ، على سبيل المثال (صافي الربح أو رقم الأعمال السنوي أخذاً في الاعتبار طبيعة النشاط، مدي امتلاكها لتقنيات التكنولوجيا الحديثة، ودرجة الثقافة والمستوى التعليمي) وضرورة تقسيمها إلي شرائح (منشأة متناهية الصغر، ومنشأت صغيرة ثم متوسطة الحجم) لقياس ومتابعة معدلات النمو المحتملة، وضع ضوابط ومؤشرات التنبؤ بالقدرة علي الاستمرارية في مزاولة النشاط. يحتوي معيار المحاسبة المصري الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة أنواع من التبسيط عن معايير المحاسبة المصرية الأخري حيث لم يتناول المعيار بعض الموضوعات التي وردت في المعايير الأخري وذلك لعدم ملاءمتها لطبيعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة وهي نصيب السهم في الأرباح، القوائم المالية الدورية، التقارير القطاعية، المعالجة المحاسبية الخاصة بالأصول المحتفظ بها لغرض البيع، كما لم

يسمح المعيار ببعض المعالجات البديلة المسموح بها في المعايير المحاسبية الأخري والاكتفاء بالمعالجات المحاسبية البسيطة التي تناسب طبيعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس الواردة في المعايير المحاسبية الأخري، وقد تضمن المعيار المحاسبي المصري الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة علي (٣٠) قسماً تناولت متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لهذه المنشأت. (زيدان وأخرون،٢٠١٨؛ معيار المحاسبة المصرى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٥)

٧/٦ محددات تطبيق ارشاد المراجعة المصرى رقم (١٠٠٥) عن الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة:

اهتمت لجنة المراجعة المصرية باصدار إرشاد المراجعة المصرى رقم (١٠٠٥) والخاص باعتبارات مراجعة المنشأت الصغيرة. وأفاد الارشاد أنه لا يضع في ممارسة عملية المراجعة على المنشأت الصغيرة أية متطلبات جديدة، كما أنه لا يعفيها من متطلبات معايير المراجعة المصرية، كما ألزم مراجع الحسابات باتباع أكثر من معيار من معايير المراجعة المصرية أثناء القيام بعملية المراجعة وهم؛ المسئوليات على المراجع المعايير رقم (٢٠٠ إلي رقم ٢٩٩)، التخطيط لعملية المراجعة المعايير رقم (٣٠٠ الي رقم ٣٩٩)، أدلة المراجعة في معايير المراجعة المصرية رقم (٥٠٠ الي رقم ٥٩٩)، استنتاجات المراجعة وإعداد التقارير، معيار المراجعة رقم (٧٠٠ الي رقم ٧٩٩)، الإرشاد المصري في ممارسة عملية المراجعة رقم (١٠٠٥) وطالب الارشاد مراقبي الحسابات بتكييف أسلوب المراجعة مع الظروف الخاصة بالمنشأة، كما أوضح الارشاد الصفات الخاصة بالمنشأت الصغيرة وركزها في؛ تتركز بها الملكية والادارة في عدد صغير من الأفراد، توافر واحد أو أكثر من النقاط الأتية؛ مصادر قليلة للدخل، سجلات غير معقدة، ورقابة داخلية محدودة بالإضافة إلى إحتمالية تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة. (الارشاد المصري في ممارسة عملية المراجعة رقم ١٠٠٥) لم يعفى الإرشاد المنشأت الصغيرة من أي معيار للمراجعة رغم أنه يوجد بعض المعايير لا تتفق وطبيعة المنشأت الصغيرة منها؛ مراجعة قياس القيمة العادلة، والافصاح عن السياسات المالية، ومعيار تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة منها، وهذه المعايير تناسب المنشأت الكبيرة بالأكثر، ترك الارشاد للمراجع حرية تحديد الأهمية النسبية للبنود ومقدار الانحرافات وأهميتها. الا أن هذه المهمة قد تكون صعبة في بعض الصناعات وقد يكون من المهم أن يلم المراجع بطبيعة عمل المنشأة المقدم على مراجعتها حتى يتسنى له تحديد الأهمية النسبية للبنود، لم يضع الارشاد نموذج لتقرير المراجع عند مراجعة المنشأت الصغيرة.كما تطلب الارشاد على الأنظمة المحاسبية بالمنشأة الصغيرة أن؛ يتم فيها تسجيل جميع المعاملات والمعلومات المحاسبية التي ينبغي تسجيلها، الأصول والالتزامات موجودة فعلاً ومسجلة بالمبالغ الصحيحة، سيتم من خلالها إكتشاف الأخطاء والغش ومعالجة العمليات الحسابية. كما أشار الارشاد إلي خصائص المنشأت الصغيرة ومنها؛ تعيين عدد قليل من الموظفين لتسجيل المعلومات المحاسبية مما قد يؤدي في النهاية إلى مخاطر أن تكون القوائم المالية غير دقيقة أو أن المعلومات المحاسبية غير مكتملة، الرقابة الداخلية محدودة إلا أنها موجودة حتى في المنشأت الصغيرة جداً ومنها؛ فصل المهام والاشراف اليومي على العمل من المدير/ المالك وهو من مصلحته حماية أصول المنشأة. كما أفاد الإرشاد أنه من الملائم أن يحصل مراجع الحسابات على إقرار مكتوب من المدير/ المالك يفيد إكتمال ودقة السجلات المحاسبية والقوائم المالية رغم أن هذا

الاقرار لا يمثل أدلة مراجعة كافية، كما أنها قد تسبب سوء فهم بين المراجع و المدير/المالك. (السعدنى، ٢٠١٩ ب؛ حسن , ٢٠١٨)

هناك ميل لمراجعة المنشأت الصغيرة رغم صغر حجم عملياتها وذلك للأسباب التالية؛ تدنى الوضع الاقتصادي الذي ألت اليه كثرة تلك المنشأت دون غيرها، قلة أخطار المراجعة في المنشأت الصغيرة وقلة عدد المستخدمين للتقارير المالية فيها، يقل فيها بذل العناية المهنية من قبل المراجع، النمطية في إصدار التقارير، تنحصر رغبتها في المراجعة لمواجهة المشاكل الضريبية والتمويلية. يتضح مما سبق أن، الارشاد المصري في ممارسة عملية المراجعة رقم (١٠٠٥) والذى يتعلق بالإعتبارات الخاصة بمراجعة المنشأت الصغيرة قد أثقل على المراجع باتباع كمية كبيرة من معايير مراجعة المنشأت الصغيرة، رغم المشكلات التي أشار اليها الارشاد ومنها ؛ عدم إكتمال السجلات المحاسبية في الغالب، تداخل الملكية الشخصية للمدير والمنشأة، صعوبة الحصول على أدلة إثبات كافية يعتمد عليها في تقريره، عدم دقة الضوابط الداخلية، عدم وجود مراجعة داخلية في كثير من المنشأت، عدم وجود جهة رقابية عالية يمكن أن يرفع المراجع اليها تقريره مثل لجان المراجعة أو الجمعية العمومية، موسمية تحقق الايراد في بعض الصناعات، إعتماد الكثير من المنشأت على البرامج المحاسبية الجاهزة للعمل بها، وأنه في حالة دخول أى بيانات خطأ ينتج عنها قوائم غير دقيقة، إعتماد كثير من المنشأت على قرض من مالك المنشأة، أما إذا تم إستبعاده من سيولة المنشأة فقد يؤثر ذلك على استمرار المنشأة، وافتقاد المنشأت الصغيرة إلى الإحتياطات المالية التي تمكنها من مواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها المنشأة نفسها أو الصناعة التي تعمل من خلالها المنشأة، وعدم القدرة على فصل المصروفات الشخصية للمدير عن مصروفات المنشأة، وتضخم المصروفات النثرية والاكراميات التي يصعب تبويبها تحت بنود محددة. (الروبى،٢٠١٦ ;Behn et al.,1997) تخضع المنشأت الصغيرة والمتوسطة لإجراءات المراجعة الخارجية الإلزامية، والتي تشغل بها تكاليف ضخمة، أعلى نسبياً من تلك التكاليف الخاصة بالشركات الكبيرة ومع ذلك، فان المنشأت الصغيرة والمتوسطة لا ترى أن المراجعة الخارجية عبء عليها بل كشريك مهم لإدارتها ويرجع ذلك الي العديد من الخدمات المختلفة التي يقدمها المراجع الخارجي داخل الشركة العميل، وتمثل مورد معرفة مهم للشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي تأخذ المراجعة الخارجية دوراً رئيسياً في نقل المعرفة إلى مديرين الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما تؤدي المراجعة الخارجية إلى تحسينات في فعالية أداء المنشأة، وقد تساهم في تخفيف المخاطر الداخلية بالمقارنة مع المراجعة الداخلية . (Aschauer et al. , 2015) وفى هذا الصدد، قامت العديد من البلدان، مثل سنغافورة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والعديد من الدول الأروبية الأخرى بإعفاء المنشأت الصغيرة والمتوسطة من نشاطها السنوي الخاص بالمراجعة الخارجية القانونية. وتكشف تجارب هذه البلدان أن الخدمات غير المرتبطة بعملية المراجعة الخارجية مثل الخدمات الاستشارية والضرائب والتي تحتاجها المنشأت الصغيرة والمتوسطة تقل أيضاً بشكل غير مباشر، وبالتالي شجعت هذه الإعفاءات شركات المراجعة الخارجية الصغيرة على تحسين خبراتهم ومعارفهم ومهاراتهم في تلك المجالات. هناك عدة أسباب وراء إعفاء المنشأت الصغيرة والمتوسطة من عملية المراجعة الخارجية منها؛ قضية المالك/المدير ويعني ذلك كون أن مديرين المنشأت الصغيرة أو المتوسطة هم نفس الأفراد كأعضاء مجلس الإدارة ومساهمين أيضاً، بالإضافة إلى أن المنشأت الصغيرة والمتوسطة الصغيرة الحجم عادة تفتقر إلى نظام قوي للرقابة الداخلية، وهو شرط ضروري للحصول على رأي مراجعة غير مؤهل أو نظيف،

الشركات الأصغر تعتبر عمليات المراجعة الخارجية التقليدية نشاطاً مكلفاً ذو قيمة مضافة قليلة.تشمل المزايا المحتملة من الاعفاء من عملية المراجعة الخارجية فى، السماح لقطاع المنشأت الصغيرة والمتوسطة بالقيام بتركيز مواردهم على تطوير قدراتهم المهنية في مجالات متخصصة بخلاف عملية المراجعة الخارجية مع القدرة على تزويد المنشأت الصغيرة والمتوسطة بمجموعة واسعة من استشارات الأعمال والخدمات وتوسيع هذه الخدمات بما يتجاوز أعمال المراجعة الخارجية الإلزامية التقليدية مما يحفز النمو وبناء العلاقات بين المنشأت الصغيرة والمتوسطة. هناك فرق بين المنشأت الصغيرة والمتوسطة غير المدرجة والشركات المدرجة في البورصة. الشركات المدرجة في البورصة يشترط عليها القيام باجراءات المراجعة الخارجية وذلك لارضاء حملة الأسهم والمنظمين والمشاركين في السوق، وكذلك لأن الشركات المدرجة في البورصة تتميز بالفصل بين الملكية والسيطرة بينما المنشأت الصغيرة والمتوسطة أقل تنظيماً والتزاماً ناحية الأطراف الخارجية نظراً لأنها أقل تعرضاً لقوى السوق، والدعاية ، والتقاضي.((Haron et al ., 2016; Francis, 2012

٨/٦ دليل معايير المراجعة الدولية للمراجعة على المنشأت الصغيرة والمتوسطة:

لم تحظى المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالاهتمام من جانب مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر مثلما حظيت المنشأت الكبيرة أو المقيدة في بورصات الأوراق المالية، في الوقت الذي يفصح مراجعى الحسابات في تقاريرهم المقدمة للعديد من الجهات الحكومية والمصرفية، أن عملية مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم تتم في ضوء معايير المراجعة المصرية، والقوانين السارية. فقد برزت عدة قضايا رئيسية عند مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم تشمل؛ فصل المسؤليات بين مراجعى الحسابات والمدير مالك المنشأة الصغيرة، تقييم وإدارة المخاطر المختلفة مثل المخاطر التشغيلية التي تتسبب في ارتفاع تكلفة معاملاتها مقارنة بالعائد من النشاط مما يؤثر على ربحيتها وجعلها أكثر عرضة لانهاء وتصفية النشاط، أو قد تكون المخاطر تمويلية وفرض قيود مالية وصعوبات في الحصول علي التسهيلات الائتمانية والخدمات المالية والمصرفية نظراً لعدم توفير الضمانات المطلوبة والقدرة علي التعبير عن المركز المالي للمنشأة وتحمل المخاطر الائتمانية. بالاضافة الي أن نقص المعلومات في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية يؤدي الي عدم القدرة على متابعة متطلبات السوق وأذواق العملاء، سلوك المنافسين، مما يصعب معه التصدي لحدة المنافسة، علاوة على افتقاد تلك المنشأت الي مقومات نظام الرقابة الداخلية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية المقدمة منها غير موثوق بها و يصعب الاعتماد عليها من قبل المستخدمين الخارجيين. إلا أن لجنة المعايير المصرية اكتفت باصدار الارشاد المصري رقم (١٠٠٥) (الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشأت الصغيرة)، والذي أشار الى أن تلك المنشأت أدت الي إثارة عدد من الاعتبارات خاصة عند المراجعة، ولكنه لم يتناول هذه الاعتبارات حيث أن الارشادات المصرية في ممارسة عملية المراجعة لا تضع أية متطلبات جديدة لمراجعة المنشأت الصغيرة ، كما أنها لا تقوم بعمل أي استثناءات لمتطلبات معايير المراجعة المصرية. لم تتناول كيفية مواجهة قضايا عملية المراجعة المتمثلة في؛ المبادئ العامة ومسؤليات مراجعى الحسابات وإدارة العميل، التعرف على ما اذا كان هناك فصل في المسؤليات بين المدير/ المالك ومراجع الحسابات، أثر علاقة عميل المراجعة طويلة الأجل علي جودة المراجعة، المراجعة وادارة الأرباح في المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم، هل هناك فرق بين المدير/ المالك ومراجع الحسابات في القضايا المتعلقة بتقييم الخطر والاستجابة في تقدير الأخطار عند مراجعة المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم، أدلة المراجعة ونتائج وتقارير

المراجعة، ومدي جدوي الحصول علي اقرارات خطية من المدير/ المالك بالمسؤلية عن العرض العادل للبيانات المالية.(Ruvendra, 2010 ; Valeria and Mihaela, 2012)

يضاف لما سبق، عدم تناول الإرشاد المصري رقم (١٠٠٥) أية اعتبارات ومتطلبات لعملية المراجعة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ارشادات التنفيذ العملي وماهية أليات تطبيق معايير المراجعة المصرية بما يتناسب مع خصائصها النوعية. المنشأت الصغيرة لا يمكن أن يكون لها أسهم في البورصة رغم وجود بورصة للمنشأت الصغيرة في كثير من الدول وكثير من الصناعات مثل بورصة الدجاج وبورصة البيض وهذه من الصناعات الصغيرة تم اعفائها جزئياً من المخزون، تكاليف الاقتراض، عقود الانشاءات، المخصصات، الأصول غير المملوسة، مزايا العاملين، العقود الايجارية والأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية. وهذه بنود لها تأثير جوهري على قرار مراجع الحسابات وعلى ابداء الرأى الفني المحايد في تقريره.

هذا ما تداركته المنظمات الدولية المتخصصة بأهمية تأهيل وتنمية المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدرتها علي تحقيق المزيد من العمل وخاصة في الدول النامية. لذلك قام مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي بمساعدة هذه المنشأت من خلال إدخال تعديلات علي بيان ممارسة المراجعة الدولي (١٠٠٠) الخاص بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم ليأخذ في الاعتبار المعايير الدولية للمراجعة للتغلب علي مشاكل مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم عند تطبيقها، كما أصدرت لجنة الممارسات الصغيرة والمتوسطة للاتحاد الدولي للمحاسبين دليل حول استخدام معايير المراجعة الدولية لمراجعة حسابات المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم في نوفمبر عام ٢٠١١.

أهمية الاعتبارات الخاصة اللازمة لإتمام عملية المراجعة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم معتمداً علي أسلوب إدارة مهام المراجعة المبني علي المخاطر لما يتسم به من مرونة وسهولة التطبيق العملي ومراعاة طبيعة الخصائص النوعية لتلك المنشأت، مراعياً مبدأ التكلفة والعائد. في ضوء الخصائص النوعية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، يتضح أهمية وجود إعتبارات لازمة لاتمام عملية المراجعة، حيث ورد في توصيات الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC تخصيص فقرة بعنوان Small Entity Audit Considerations تناولت بالنسبة للمعايير الدولية للمراجعة ISAS التي صدرت بعد مارس ٢٠٠٣ تم ادخال اعتبارات مراجعة المنشأت الصغيرة في محتوي ومضمون المعايير الدولية للمراجعة، وعليه سيتم سحب الارشادات الواردة في بيان ممارسة المراجعة الدولي رقم (١٠٠٠)- الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشأت الصغيرة- عندما تصبح التعديلات الخاصة بالمعايير الدولية للمراجعة ذات العلاقة نافذة المفعول، أي أن الخصائص النوعية لتلك المنشأت يجب أن يقابلها إعتبارات خاصة بعملية المراجعة. (الروبى،٢٠١٦؛ Stain,2010)

٩/٦ المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة المصرية عند مراجعة المنشأت الصغيرة:

تتمثل المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة المصرية عند مراجعة المنشأت **الصغيرة فى:**

- **طبيعة الخصائص النوعية للمنشأه وعدم وجود نظام رقابة داخلية سليم وفعال:** الخصائص النوعية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تكون من أهم المعوقات التي تتصدي لتطبيق معايير المراجعة عند مراجعة المنشأت الصغيرة. تركيز الملكية والادارة في يد المدير/المالك، الرقابة الداخلية المحدودة، النظام المحاسبي الغير مكتمل ونقص المعلومات، تمثل مخاطر تزيد من احتمال انحراف المنشأه الصغيرة عن تحقيق أهدافها المتوقعة.

- **غياب الوعي بأهمية دور معايير المراجعة المصرية** في رفع كفاءة أداء المؤسسات المحاسبية الصغيرة عند مراجعة المنشأت الصغيرة.
- **عدم تفعيل المعايير المحاسبية لاعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم:** التركيز علي النشاط بدلاً من الربحية حيث يقتصر الهدف الأساسي لمالك المنشأه الصغيرة أو المتوسطة علي الايراد اليومي حتي يستطيع الانفاق علي متطلباته اليومية، غياب الوعي بالأسس المحاسبية يشكل عائقاً أمام المستثمرين والجهات المسئولة عن التمويل لتلك المنشأت فالبنوك تتفادي تمويل المنشأت ذات المخاطر المرتفعة لعدم توفير الضمانات المطلوبة، عدم الوعي بأهمية التخطيط المالي والاداري مما يتسبب في وجود مخاطر للتمويل التجاري (فرص التمويل، الضمانات، أليات وطرق الدفع) ووجود مخاطر عدم الاطلاع علي/ والعلم بالقوانين واللوائح والاتفاقات التجارية.
- **قصور معايير المراجعة المصرية في مواجهة قضايا عملية مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم:** لم تتناول معايير المراجعة المصرية كيفية مواجهة قضايا عملية المراجعة المتمثلة في؛ التعرف علي اذا ما كان هناك فصل في المسئوليات بين المدير/المالك والمراجع، المراجعة وادارة الأرباح في المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم، مدي جدوي الحصول علي اقرارات خطية من المدير/المالك بالمسئولية عن العرض العادل للبيانات المالية، أثر علاقة عميل المراجعة طويلة الأجل علي جودة المراجعة.

لذا أدركت المنظمات الدولية المتخصصة أهمية تأهيل وتنمية المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدرتها علي تحقيق المزيد من العمل وخاصة في الدول النامية. (الروبي،٢٠١٦)

وللحد من المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة المصرية عند مراجعة المنشأت الصغيرة يجب:

- تخفيف العبء علي المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ترغب في استخدام معايير المحاسبة.
- تزويد المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمعايير محاسبية ذات جودة عالية، مفهومة ومبسطة من أجل تسهيل عملية الاعتراف والقياس.
- تلبية رغبات مستخدمي البيانات المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي مصر علي الرغم من اصدار قرار وزير الإستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ باصدار معيار محاسبي للمنشأت الصغيرة، إلا أن هناك اعتقاد خاطئ وهو أن المنشأت الكبيره هي فقط الملزمة بإنشاء نظام محاسبي والاحتفاظ بدورة مستندية متكاملة وامساك الدفاتر والسجلات وأن المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم غير مطالبة بذلك، يرجع هذا الاعتقاد الخاطىء لعدم تفعيل القوانين المنظمة لذلك، غياب الوعي المحاسبي لدي أصحاب المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأهمية وجود نظام محاسبي، مما يدفع القليل من تلك المنشأت الصغيرة الي الحاجة لمكاتب المحاسبة والمراجعة الخارجية لإعداد التقارير المالية والحسابات الختامية وهو ما يكلف المنشأة الصغيرة تكلفة عالية **يراها أصحاب المنشأت الصغيرة أعباء يجب التخلص منها، مما يسفر عنه العديد من المشكلات ومنها:**

- **الخلط بين النقدية والأرباح:** تعتمد المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم على شخص واحد أو عائلة واحدة، عدم وجود فصل بين المدير/ المالك للمنشأة وكيانها القانوني مع غياب الوعي بالأسس المحاسبية مما يؤثر علي

أصول المنشأة، يشكل عائقاً أمام المستثمرين والجهات المسؤلة عن التمويل لهذه المنشأت.

– **إهمال العلاقة بين العائد والمخاطرة :** تعاني المنشأت الصغيرة من عدم الوعي بأهمية التخطيط المالي والاداري،يضعف سعيها الى التواجد في الأسواق المحلية أو محاولة اختراق الأسواق العالمية، وتتمثل هذه المخاطر في مخاطر عدم الاطلاع علي/ والعلم بالقوانين واللوائح والاتفاقات التجارية، أذواق المستهلكين، مخاطر التمويل التجاري(فرص التمويل، الضمانات، أليات وطرق الدفع)، مخاطر المنافسة التكنولوجية، صعوبة الحصول على معلومات عن الأسواق.

– **التركيز على النشاط بدلاً من الربحية :** اقتصار الهدف الأساسي لمالك المنشأة الصغيرة أو المتوسطة على الإيراد اليومي، حتي يستطيع الإنفاق علي متطلباته اليوميه، دون دراسة الوضع المالي وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق أرباح والاستمرارية في مزاولة النشاط. قد يتسبب في خسائر متلاحقة وعدم استقرار الوضع المالي قد تصل الي تصفية النشاط. (زيدان وأخرون،٢٠١٨؛ Gélard ,2014)

١٠/٦ العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة وجودة عملية المراجعة:

تتطلب عملية المراجعة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم وجود آليات ترتكز عليها تراعى الإعتبارات الخاصة بالخصائص النوعية لتلك المنشأت. ضرورة إلزام جميع المنشأت الصغيرة والمتوسطة بمسك حسابات قانونية بغض النظر عن الوضع القانوني أو مقدار رأس المال لما له من انعكاس ايجابي على الاستثمارالحالي والمتوقع من خلال التشريعات القانونية التي تكفل تنظيم ذلك. طبيعة الخصائص النوعية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة يوفر التأكيدات التي تمكن مراجع الحسابات عند اختيار اجراءات عملية المراجعة اللازمة التي ستؤثر على جودة وتكلفة عملية المراجعة. يؤدي تطبيق نظم الخبرة في عملية المراجعة الي سرعة اتمام اعمال المراجعة في الوقت المحدد دون تأخير مما يدعم عملية الاتصالات الخارجية لمهنة المراجعة.

أهمية دور المراجعة في اضافة قيمة للمنشأة والتحقق من سلامة العمل الداخلي والمساعدة في تقييم إدارة الخطر والرقابة في المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم، خاصة أن بيئة الأعمال في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم وإن كانت غير معقدة وتعتمد بشكل كبير علي التقارير التشغيلية اليومية والمالية علي حد سواء، إلا أن المنشأت الصغيرة تحتاج الى وجود معايير واجراءات مناعية لضمان أن أعمالهم تنمو داخل اطار تنظيمى. تشير جودة المراجعة إلي مدي قدرة المراجع علي إكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإعلان عنها، بالإضافة الي تخفيض عدم تماثل المعلومات بين حاملي الأسهم والإدارة. يختلف منظور جودة المراجعة من شخص لأخر من الأطراف المرتبطة بعملية المراجعة من أصحاب المصالح ومراقب الحسابات كل حسب احتياجاتهم **وأهدافهم على سبيل المثال:**

– تنظر الجهات التشريعية والرقابية الى جودة المراجعة على أنها مدى وجود دليل على الالتزام بمعايير ومدى

صرامة مراقب الحسابات فى التعامل مع المشاكل المحاسبية.

- تنظر ادارة منشأة عميل المراجعة لجودة المراجعة على أنها مدى كفاءة وتوقيت الانتهاء منها والاتصال بين أعضاء فريق المراجعة.
- تنظر لجنة المراجعة بمنشأة عميل المراجعة الى جودة المراجعة على أنها مدى قوة واستقلالية مراقب الحسابات ومدى فعالية الاتصال بينها وبين مراقب الحسابات.(العابدين،٢٠٠٩؛Krishnan,2003)

كلما زادت جودة عملية المراجعة قل خطر المراجعة مما يعطى الثقة اللازمة للمراجع فى ابداء رأيه الفنى المحايد فى مدى صحة وصدق القوائم المالية. من العوامل التى تجعل من الصعب وصف وتقييم جودة عملية المراجعة؛ وجود شفافية محدودة عن آداء مراجع الحسابات لعملية المراجعة وكيفية التوصل للنتائج، اختلاف طبيعة أداء عملية المراجعة بشكل كبير من مراجع حسابات لآخر، وعملية المراجعة ذات طبيعة شخصية يؤثر عليها الحكم الشخصى لمراجع الحسابات. **جودة المراجعة تعد مطلباً أساسياً لكافة المستفيدين من مهنة المراجعة وذلك للأسباب التالية؛** يراعى المراجع تنفيذ عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة لاضفاء أكبر مصداقية ممكنة على تقريره، ترغب إدارة المنشأة محل المراجعة فى اضفاء الثقة على قوائمها المالية، مما يتطلب أداء عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة، ترى المنظمات المهنية أن تحقيق الجودة عند تنفيذ مهام المراجعة يضمن وفاء مهنة المراجعة بمسئولياتها تجاه كافة الأطراف المعنية، نظراً لحدة المنافسة بين مكاتب المراجعة فقد اتجهت أنظار كل من المراجعين والعملاء الى جودة عملية المراجعة كعامل ترجيحى يتم من خلاله التمييز بين مكاتب المراجعة.

في الغالب هناك صعوبة في قياس جودة عملية المراجعة لعدة أسباب وهي:

- المراجعة خدمة وليست منتج مادى ملموس يخضع لقياس ومواصفات فنية يمكن الحكم عليه بأنها مطابقة للمواصفات أو غير ذلك.
- عملية المحاسبة والمراجعة تتأثر بصفات المراجع الشخصية، والسلوك لا يمكن تقييمه لاختلاف الرأي واختلاف القائمين على عملية قياس الجودة.
- كما يؤثر التخصص القطاعي للمراجع على جودة المراجعة ويختلف التخصص القطاعي للمراجع عن شكل القطاعات الأخرى في المجتمع. وتلك التخصصات أقرها مجلس معايير المحاسبة الدولية في الولايات المتحدة والجهات المسئولة عن تنظيم المهنة بمصر. (شحاته،٢٠١٥؛ الحداد،٢٠٠٨ ؛ الصباغ ، ٢٠٠٧)

يعتبر الشك المهنى أحد العوامل المؤثرة على جودة آداء عملية المراجعة ومن ثم على مصداقية تقارير المراجعة حيث أن ممارسة نزعة الشك المهنى أمر ضرورى لاجراء عملية مراجعة تتصف بالجودة وفقاً لأخلاقيات مهنة المراجعة. المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في حاجة للتوجيه والإشراف المالي والإداري لتنظيم العمل وتصميم نظام رقابة داخلي لتحقيق الأهداف المطلوبة بما يناسب طبيعة خصائصها النوعية بمعني آخر اضافة قيمة الي المنشأة الصغيرة . وجود مراجع حسابات محترف مؤهل يبذل العناية المهنية يعتمد على الحكم المهني وخبرته في قراءة الواقع التي تعمل من خلاله المنشأت الصغيرة وتفهم بيئة العمل دون تحملها أعباء إضافية، على اعتبار أنه أحد أطراف عملية المراجعة في هذه المنشأت. أهمية قيام الجهات المعنية في مصر بايجاد سبل لتأهيل أصحاب المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المدير/المالك) ، ونشر الوعي بأهمية عملية المراجعة وأهمية تطبيق معايير المراجعة المصرية ليس فقط لإعتماد التقارير المالية المقدمة للجهات المعنية إذا استلزم الأمر، وإنما لتقليل المخاطر

المحتملة من غش وتدليس وسوء استخدام أصول المنشأة الصغيرة، وضرورة تطوير الممارسات الادارية الداخلية لتحقيق أحكام الرقابة الادارية والاشراف التنظيمى، وضمان مواصلة النمو والاستمرار في مزاولة النشاط الي أن يصبح من الكيانات الكبيرة على سلامة القوائم والتقارير المالية.(محمود،٢٠١٦؛ الروبي، ٢٠١٦؛ Matthew,2015; Sudarshan and Todd,2015; Bagshaw ,2002)

النظام المحاسبي بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم بحاجة لأن يصمم بنمط معين يسهل من معاملة المدير/ المالك لتوفير احتياجاته من المعلومات المتصلة بكمية وقيمة مبيعاتها وتكلفة الوحدات المباعة وهامش الربح المحقق، القرارات الاستثمارية المتعلقة بإقتناء أو الإستغناء عن الأصول، تقرير جدوي مدي استمرار توفير منتجات وخدمات معينة من عدمه وتقدير إضافة منتجات وخدمات جديدة أو استبعاد منتجات أو خدمات قائمة، وتقييمها كجزء من عملية إدارة المخاطر، لتزويد تأكيدات معقولة حول أن؛ جميع المعاملات والمعلومات المحاسبية والتي يجب أن تسجل قد سجلت فعلاً، الموجودات والمطلوبات المسجلة في النظام المحاسبي موجودة فعلاً وتم تسجيلها بالمبالغ الصحيحة في الفترات المحاسبية السليمة، قياس قيمة المعاملات بطريقة تسمح بتسجيل قيمتها النقدية الصحيحة في القوائم المالية. (أحمد،٢٠١٨؛ الحداد ،٢٠٠٨؛ القطاونة وهيثم، ٢٠١٠)

يعد أسلوب ادارة مهام المراجعة المبني على المخاطر داخل المنشأت الصغيرة أحد الاضافات الحديثة التي تساهم في العمل على تحقيق أهداف المنشأة الصغيرة. حيث يتناسب مع طبيعة الخصائص النوعية للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ووسيلة للتغلب علي المعوقات التي تفرضها تلك الخصائص النوعية. أسلوب ادارة مهام المراجعة المبني على المخاطر هو فن التمهيد والإعداد لإدارة عملية المراجعة علي المخاطر، من خلال التوجيه التنظيم والتخطيط والرقابة، متمثلة في الخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات بخلاف عملية التاكد لتنظيم ومراقبة أداء المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم وإدارة مخاطر النشاط المحتملة والحصول على أفضل نتائج بأقل جهد وتكلفة وإعداد التقارير المناسبة لإتخاذ القرارات اللازمة. **من الأنشطة الأساسية لأسلوب إدارة مهام المراجعة المبني على المخاطر في المنشأت الصغيرة :**(Haywood, 2015;The European Union,2017)

- التعرف على الأهداف والأولويات للمنشأة الصغيرة، التعرف على السياسات الإنتاجية، البيعية، الجودة، التكنولوجيا لخلق بيئة تعتمد على الاتصال والتوافق بين الادارة والنظم والبرمجيات.
- تتبع الأداء والانجاز حسب جدول زمني محدد للتحكم في التكاليف وإدارة الوقت بتحديد الأولويات وأليات التنفيذ وعرض وتقديم معلومات من الأنشطة السابقة، لاعتبارها مكون أساسي من مكونات نظام الرقابة الداخلية لأي منشأة وفقاً لاصدارات لجنة COSO ، حيث قدمت اللجنة تقريراً بعنوان تعزيز إدارة مخاطر المنشأة لتحقيق ميزة تنافسية، أشارت إلي تحسين وكفاءة فعالية عمليات إدارة المخاطر المختلفة– دون النظر لحجم المنشأة، فلم تستثني اصدارات لجنة COSO المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم من ضرورة وجود نظام رقابة داخلية وبالتبعية إدارة مخاطر النشاط المحتملة والتي أصبحت جزءاً أساسياً في الإدارة الإستراتيجية لأي وحدة اقتصادية. إدارة المخاطر في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تقل أهمية عن غيرها من الوحدات الاقتصادية. فهي عبارة عن الإجراءات التي تتبعها المنشأة لمتابعة القياس وتقييم المخاطر بشكل ممنهج لربط احتمال وقوع المخاطر بالأثر المتوقع له، بما يساعد المنشأة علي تفادي أنواع مؤكدة من المخاطر قبل حدوثها.

ويتفرع من الهدف الرئيسي لأسلوب إدارة مهام المراجعة المبني علي المخاطر عدد من الأهداف الفرعية هي:

- **تفهم بيئة المنشأة لتحسين قرارات التفاعل مع المخاطر:** لمتابعة ومراقبة برامج التحسين المستمر لكفاءة أنشطة المنشأة وزيادة قدرتها التنافسية مما يؤثر على طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات مراجع الحسابات.
- **فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:** سواء الرقابة المحاسبية والإدارية وإجراءات الضبط الداخلي لتقييم المخاطر وتحديد كيفية التعامل معها لدعم نتائج المراجعة المتعلقة باكتشاف المخاطر.

من مزايا أسلوب إدارة مهام المراجعة المبني على المخاطر؛ تقديم الحلول والسياسات البديلة وفقاً للامكانيات المتاحة لمواجهة أي ظروف قد تؤثر على المنشأة وسير العمل، مراعاة مبدأ العائد/ التكلفة، سهولة اجراءات المراجعة المتبعة، المرونة، وتطويع الإمكانيات المتاحة للمنشأت الصغيرة لتحقيق الأهداف المحددة.

تتمثل المتطلبات التي يجب توافرها عند مراجعة المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم على أساس المخاطر فى؛ التوثيق لأوراق الملف الانشائي للعميل لرقابة الجودة والامتثال لمعايير المراجعة والقوانين، تحديد مصادر المخاطر تحديد المجالات التي يوجد فيها مخاطر أعلي، خطة مراجعة شاملة؛ تحديد خصائص العملية أو الخدمة المؤداه، تحديد أهداف إعداد التقارير وتحديد الجهة المستخدمة للتقرير، ملاحظة التغيرات والتطورات الهامة التي قد تؤثر على المنشأة، ومتابعة التنفيذ والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة والمتفق عليها بخصوص نتائج العمل.

تتمثل مراحل أسلوب إدارة مهام المراجعة المبني على المخاطر داخل المنشأت الصغيرة فى:

١- **مرحلة تقييم المخاطر:** تحديد مخاطر النشاط المحتملة والتي يبني علي أساسها المراحل التالية لتحديد اجراءات عملية المراجعة وابداء الرأي في سلامة نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة ومصداقية البيانات لخدمة المستخدمين الخارجيين في الوقت المناسب بشكل فعال. لم تتناول معايير المراجعة المصرية أي متطلبات لكيفية تقييم المخاطر فى المنشأت الصغيرة، الا أن الواقع الفعلي أثبت أن كافة المنشأت بغض النظر عن حجمها تقوم بعملية تقييم المخاطر بطرق مختلفة. غالباً ما تكون هذه العملية أقل رسمية وأقل تنظيماً في المنشأت الصغيرة، عما تكون عليه في المنشأت الكبيرة. قد يكون المدير/ مالك المنشأة الصغيرة على علم بالمخاطر المرتبطة بهذه الأهداف التي غالباً ما يتم تحديدها ضمنياً، الأمر الذي يتطلب الحكم والخبرة المهنية لمراجع الحسابات في التواصل مع الإدارة للتعرف على الهدف الرئيسي للمنشأة وتقييم المخاطر المحتملة ومناقشة كيفية مواجهتها. بالاضافة الي تحديد مستوي التأهيل العلمي والعملي للمدير/ مالك المنشأة الصغيرة، لتقييم قدرته علي تطوير نشاطه ومواجهة السوق.

٢- **مرحلة الاستجابة للمخاطر والبحث عن أدوات الرقابة الملائمة لتخفيض تلك المخاطر وجعلها في حدود المستوي المقبول:** هي مرحلة رد فعل مراجع الحسابات تجاه المخاطر التى تم تحديدها في المرحلة السابقة سواء مخاطر غش الإدارة أو العاملين أو سوء استخدام الأصول من خلال اجراءات عملية المراجعة الواجب اتباعها بعد تفهم بيئة المنشأة وتحديد عوامل الخطر (الدوافع، الفرص، التصرفات وتبريرها) ومعرفة الظروف التي تحمل مؤثرات الي احتمالية حدوث مخاطر جوهرية من غش أو تدليس. يعتمد قيام المراجع بتصميم الاستجابات علي ترتيب المخاطر وفقاً لتأثيرها على قدرة المنشأة الصغيرة على تحقيق أهدافها وأولوية التعامل مع المخاطر وتحديد الأداة الرقابية التي تحقق التأكد المناسب وتخفيض المخاطر الي مستوي منخفض مقبول. علي مراجع الحسابات استخدام الشك المهني في جميع مراحل عملية المراجعة وإجراء المناقشات باستمرار مع المدير/ المالك والعاملين بالمنشأة لمتابعة المستجد من ظروف وتعاملات. حدد معيار المراجعة المصري رقم

(٥٢٠) (الاجراءات التحليلية) استراتيجيات التعامل مع المخاطر من أهمها؛ أنظمة رقابة مانعة لتجنب الأخطاء والتجاوزات قبل حدوثها، أنظمة رقابة كاشفة تحدد الأخطاء أو التجاوزات بعد حدوثها، واتباع الإجراءات التصحيحية، أنظمة تجنب المخاطر، تحجيم المخاطر عن طريق المتابعة وتوجيه الإجراءات نحو الأهداف المرجوة، وأنظمة رقابة تأمينية بحيث يتم نقل الخطر لطرف أخر وغالباً ما تكون عن طريق شركات التأمين. (Guerreiro, 2015;Sudarshan and Dodd,2015; Bagshaw,2002; Internal Auditing for Small and Medium Sized Enterprises,2012)

٣- **مرحلة الابلاغ وإعداد التقارير:** علي مراجع الحسابات تقييم النتائج التي تم الحصول عليها من المراجعة لتكوين رأي على القوائم المالية، يقدم المراجع تقريراً مكتوباً لابلاغ المستخدمين المرتقبين بالنتيجة التي توصل اليها بشأن المعلومات الخاصة بموضوع المهمة الي الأطراف المعنية، بعد قيامه بتقييم أدلة التحقق التي تم الحصول عليها موضحاً عوامل المخاطر واجراءات المراجعة المتبعة واجراءات المراجعة الإضافية الأخرى (اختبارات أنظمة الرقابة، اجراءات التحليل الجوهرية ومؤشرات الأداء الذكية). وتأثيرها علي تخفيض المخاطر المحتملة الي مستوي منخفض مقبول، وبالتالي إبداء الرأي المهني المحايد ووضع التوصيات والمقترحات لتنمية نقاط القوة وتفادي نقاط الضعف في الفترات المقبلة. مصداقية محتوي تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة المنشأت الصغيرة يعد أحد الضمانات الهامة عند اتخاذ القرارات اللازمة سواء من قبل الادارة أو المستخدمين الخارجيين، حيث يمكن أن تعتمد عليها الجهات الخارجية. نظراً لمشاركة مراجع الحسابات لصاحب المنشأة الصغيرة في المسؤلية القانونية وفقاً لما ورد بأحكام القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ عن صحة وسلامة المعلومات المقدمة وتقييم الاجراءات المتبعة للتحقق من سلامة نظام المعلومات في النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بالمنشأة وصولاً الي؛ التعرف علي السياسات المحاسبية، حصر تكاليف ومصروفات النشاط، المعاينة ومتابعة المخزون، وتحديد الوعاء الضريبي. (Nadia 2010 ؛ محمود،٢٠١٦؛ السادات ومحمد،٢٠١٦ ؛ الروبى،٢٠١٦؛ الدحيات وخالد،٢٠١٤)

- **دليل رقابة الجودة في المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم:**

يساعد هذا الدليل المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تقديم خدمات ذات مستوى عال من الجودة لعملائها من خلال؛ تطوير نظام الرقابة على الجودة، تعزيز التطبيق المتسق مع متطلبات الرقابة على الجودة في عمليات المراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات الأخرى ذات العلاقة، تقديم وثيقة مرجعية للتدريب في المنشأة. المعيار الدولي لرقابة الجودة (رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات مراجعة للبيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة) من خلال توضيح وتفسير الخطوات والاجراءات الضرورية للامتثال لهذا المعيار. كما يشتمل الدليل على إقتراحات حول كيفية إستخدام الهيئات والمؤسسات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين للإرشادات بأفضل ما يمكن ليلائم إحتياجاتها ونطاق إختصاصها (المجمع الدولى العربى للمحاسبين القانونيين, ٢٠١٦).

٧-النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

يمكن بلورة أهم نتائج البحث على النحو التالى:

- المنشأت الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري في العديد من دول العالم سواء المتقدم والنامي، كما تمثل السبيل الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة المقبلة، لما تسهم به في الناتج القومي، وما تتيحه من فرص واسعة للتشغيل والنمو، إذا ما أتيحت لها فرص التمويل والتطوير، وتهيأت لها سياسات التحفيز بمختلف أشكالها.
- أهمية الإصلاح التنظيمي للمنشأت الصغيرة أكثر من المنشأت الكبرى لأن المعاناة التي تعانيها هذه المنشأت من الإجراءات والقوانين يعادل خمس أضعاف معاناة المشروعات الكبرى.
- تعاني المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم في معظم الدول النامية بصفة عامة، وفي جمهورية مصر العربية بصفة خاصة من العديد من المعوقات؛ معوقات تسويقية وتمويلية وإدارية، ونقص في المعلومات وعدم القدرة على الاحتفاظ بدفاتر وسجلات محاسبية سليمة ومنتظمة، وعدم الاهتمام بالوظيفة المحاسبية وجودة التقارير المالية، وعلى الجانب الآخر تهتم مختلف المنظمات العلمية والمهنية الدولية بجودة التقارير المالية للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- الاستفادة من التجارب الناجحة وتبادل الخبرات فى مجال ادارة المنشأت الصغيرة وتجارب الدول الناهضة مثل اليابان والصين وكوريا والهند وما يسمى بدول النمور الأسيوية.
- تحتل المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم مكاناً بارزاً في سياسة التنمية الاقتصادية، بسبب ارتفاع معدلات البطالة في المرحلة الحالية، مما يجعل من عملية البحث عن سياسات سليمة لدعم وتعزيز دورها في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية مطلباً جاداً .
- أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في يوليو ٢٠٠٩ معيار محاسبة مستقل خاص بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما أصدر الاتحاد الدولي المحاسبين معايير المراجعة الدولية لمراجعة حسابات المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) أصدر دليل لمساعدة وتمكين الممارسين من تطوير القيم لعملية مراجعة المنشأت الصغيرة التي تتسم بالامتثال لمعايير المراجعة الدولية من حيث الجودة والتكلفة.
- هروب المستثمرين من الاستثمار في المنشأت الصغيرة والمتوسطة لعدم توافر الضمانات الكافية، وبالتالى عدم المخاطرة بأموالهم فى هذا النوع من الاستثمار.

– عدم تفعيل معيار المحاسبة المصري وغياب معايير المراجعة المصرية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة، والتضارب بين القوانين والقرارات الوزارية الخاصة بالمنشأة الصغيرة في مصر. وغياب الوعي المحاسبي والضريبي عند ملاك المنشأت الصغيرة, نتيجة غياب الإطار المفاهيمي للمحاسبة والمراجعة.

– أهمية دور مراجع الحسابات لإعطاء صورة حقيقية عن الواقع المالى للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، وضرورة تنظيم العلاقة بين مراجع الحسابات والمدير/المالك والعاملين بالمنشأة الصغيرة، من خلال ميثاق شرف ولائحة عمل داخلية لفصل المسؤليات يساعد علي توفير مقومات نظام سليم للرقابة الداخلية.

– تتأثر عملية المراجعة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمستوي الخبرة والمؤهل العلمي لكل من مراجع الحسابات ومالك المنشأة الصغيرة. نظام الرقابة الداخلية في المنشأت الصغيرة والمتوسطة يضمن تصميم نظام حاسبى مبسط يساعد علي إتمام عملية المراجعة وتيسيير عملية التحاسب الضريبي.

– أسلوب المراجعة في المنشأت الصغيرة يختلف عن أسلوب المراجعة في المنشأة الكبيرة نظراً للخصائس النوعية وظروف المنشأة.

– يناسب أسلوب إدارة مهام المراجعة المبني علي المخاطر، مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة مع طبيعة الخصائص النوعية للمنشأت الصغيرة، ويتسم بسهولة التطبيق والمرونة مما يضيف مصداقية للمحتوي المعلوماتي بتقرير مراجع الحسابات وخدمة الجهات الخارجية في اتخاذ القرارات المناسبة.

– تؤثر معايير المراجعة المصرية على الأداء الضريبي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة للبعد عن التقديرات الجزافي،والحد من حالات التهرب الضريبي والمنازعات القضائية. أهمية توفير التمويل اللازم للمنشأت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، لقيامها بدور هام في التشغيل وخلق فرص العمل مما يعزز القدرة التنافسية لها وتخفيف حدة الفقر والتنمية الاقتصادية.

وفى ضوء النتائج السابقة توصى الباحثة بالآتى:

– الإستعانة بالنظم المحاسبية الحديثة فى الوصول للوعاء الضريبى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز المنشأت الصغيرة والمتوسطة بمنحها حوافز ضريبية، تقديم الخدمات التمويلية المناسبـة لطبيعتها، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض.

– تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها إمتيازات مادية كاعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات، وانشاء شركة لتسويق منتجاتها وخدماتها.

– وضع خطة طويلة الأجل لتنمية المنشأت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بما يحقق تكاملها، وتحقيق الترابط بين هذه المنشأت وبين المنشأت الكبرى.

– ضرورة قيام الجهات المسئولة عن إصدار المعايير المحاسبية المصرية بإعادة النظر في بعض أقسام المعيار الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة من حيث الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حتي تتحقق جودة الإفصاح المحاسبي، ومتابعة كافة التطورات في المعايير الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة.

.– أهمية الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسئولة عن تنمية المنشأت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي لتنمية المنشأت الصغيرة.

- أهمية إنشاء إدارة (مركز) لدعم المنشأت الصغيرة، وإنشاء صندوق لتمويلها بشكل يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها.

– إضفاء المزيد من المرونة على تشريعات سوق العمل، وسياسات تحديد الأجور والضمانات المقدمة للعاملين، والتخفيض في تكلفة توظيف الملتحقين الجدد بسوق العمل.

– مقترحات لأبحاث مستقبلية:

فى ضوء حدود البحث وما إنتهى إليه من نتائج، تعتقد الباحثة بأهمية البحث مستقبلاً **فى الموضوعات التالية:**

– إجراء دراسة تطبيقية لتقييم العلاقة طويلة الأجل بين عميل المراجعة فى المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم وجودة عملية المراجعة.

– إجراء دراسة تجريبية حول العلاقة بين المراجعة وادارة الأرباح في المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

– إجراء دراسة مقارنة لأثر دراسة العلاقة بين المدير/ المالك ومراجع الحسابات في القضايا المتعلقة بتقييم الخطر والاستجابة في تقدير المخاطر عند مراجعة المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

– دراسة العلاقة بين أدلة المراجعة ونتائج وتقارير المراجعة بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

– إجراء دراسة تجريبية حول أثر الحصول علي إقرارات خطية من المدير/ المالك بالمسؤلي عن العرض العادل للبيانات المالية وجودة عملية المراجعة.

المراجع:

١ –المراجع العربية:

–إبراهيم، إبراهيم عبد االمنعم(٢٠١٨) المشروعات الصغيرة أمل مصر نحو التنمية المستدامة، الثلاثاء، ٢ أكتوبر.
https://www.elwatannews.com

–إبراهيم، عبد الكريم(٢٠١٤) قروض المشروعات الصغيرة فى محافظ البنوك.
https://www Ahramdigitalorg/economy.aspx?-57357.

–أبو ريشه، خالد عريج عايد(٢٠١١) واقع الابلاغ المالى فى المنشات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشات الصغيرة والمتوسطةIFRS for SMES –دراسة ميدانية فى المنشأت الصناعية الأردنية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد الثانى عشر، يوليو/ديسمبر.

–أحمد، أيات هاشم محمد الصغير(٢٠١٨) تفعيل استخدام معايير المحاسبة الخاصة بالمنشات المتوسطة كمنهجية لتحسين جودة القياس والافصاح المحاسبى–دراسة تطبيقية، **رسالة ماجستير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

– أحمد، علاء(٢٠١٨) المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة: تقدير عالمي لمجهودات مصر فى مجال ريادة الأعمال، **بوابة الاهرام** ،٣ يوليو.
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/252899.aspx

– الارشاد المصري في ممارسة عملية المراجعة رقم ١٠٠٥ بعنوان **الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشأت الصغيرة.**

–الأسرج، حسين عبد المطلب(٢٠١٧) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية.
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/infoservices/wow/wow03/issue41-42/article9.htm

–الحداد ، سامح عبد الرازق(٢٠٠٨) تحليل و تقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة –دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزه ، كلية التجارة، **الجامعة الاسلامية بغزة**، رسالة ماجستير منشورة، ٢٩ مارس.

– الحوثى، هانى(٢٠١٨) المشروعات الصغيرة أمل التخلص من البطالة، **اليوم السابع** ، ٢٠١٨/٨/٢٥ . https://www.youm7.com/Section

–الدحيات, أحمد عبد الرحيم, وخالد عريج أبو ريشه(٢٠١٤) معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم, **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية**, المجلد الخامس, العدد الثالث.

– الروبي ، شيماء ابراهيم الروبي(٢٠١٦) اطار مقترح لقياس أثر تطبيق معايير المراجعة المصرية علي مراجعة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم"، **رسالة دكتوراه منشورة** ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

–السادات، عبد الفراج رفاعي, ومحمد عوض الكريم الحسين(٢٠١٦) مدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في السودان, **مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية**, المجلد (٧) العدد الأول.

–السجاعي، محمود محمود إبراهيم, زغلول أحمد حسن محمد، وأحمدهبه راضي عبد الرحمن(٢٠١٥) متطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة الأعمال المصرية– دراسة تحليلية, **المجلة المصرية للدراسات التجارية**, كلية التجارة، جامعة المنصورة. المجلد٣٩, العدد الثانى.

– السعدنى، محمد أحمد ابراهيم(٢٠١٩ أ) المشروعات الصغيرة ودورها الاقتصادى والاجتماعى، **المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العلمية للتشريع الضريبي** بعنوان: «المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة، السبت، ٢١ ديسمبر https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar

– .....(٢٠١٩ ب) القدرة التنافسية ودورها فى دعم المشروعات الصغيرة–دراسة مقارنة، **المركز القومى للاصدارات القانونية**، القاهرة.

–السواح، نادر شعبان ومبروك محمد السيد نصير(٢٠١٩) دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، **المؤتمر العلمي لكلية التجارة**، جامعة طنطا، التنمية المستدامة والشمول المالي (الرؤى والآثار والتداعيات)، ١٥ أبريل.

–السيد، عصام لطفى(٢٠١٥) الجهاز المصرفى ودوره فى دغم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، **دار النهضة العربية**.

–الشويخى، عبد الرازق(٢٠١٩) قانون المشروعات الصغيرة يساوي في المنافسة بين المنشآت، **مؤتمر المجلس الوطني للتنافسية لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**، الثلاثاء ٢٤ ديسمبر. https://akhbarelyom.com

– الصباغ، أحمد (٢٠٠٧) **دراسات في المراجعة**، القاهرة .

– العابدين، دينا زين (٢٠٠٩) أنماط مسئولية المراجع الخارجي للحسابات في أطار معايير العناية المهنية المتفق عليها، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، عين شمس، يناير، ص٨٩.

– القصاص، خليل(٢٠١٠) دورة تدريبية بعنوان "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم، **مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب المهني**، عمان، الأردن، مارس .

–القطاونة، عادل محمد، وهيثم ممدوح العبادى(٢٠١٠) أهمية الحسابات القانونية على المنشأت الصغيرة والمتوسطة، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول.

- المجمع الدولى العربى للمحاسبين القانونيين , الدليل التعريفى ,٢٠١٦
https://www.almasryalyoum.com

-الملالى، قمر(٢٠١٥) المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى سوريا، **رسالة ماجستير فى العلوم المالية والمصرفية**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

- الهيئة العامة للاستعلامات(٢٠١٧) إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، **الهيئة العامة للاستعلامات** ،الثلاثاء، ٢٥ أبريل . http://sis.gov.eg/?lang=ar

-بحر، نجلاء(٢٠١٤) دور مؤسسات ضمان المخاطر فى دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الوطن العربى، **ملتقى اتحاد المصارف العربية-المشروعات الصغيرة والمتوسطة**- رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة فى الوطن العربى، شرم الشيخ، ٢٧-٢٩ مارس.

-بيصار، منال محمد صالح(٢٠١٩) التحديات والصعوبات التى تواجه المشروعات الصغيرة ووضع اطار مقترح للنهوض بها وبطرق تمويلها. **المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العلمية للتشريع الضريبي** بعنوان: «المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة، السبت، ٢١ ديسمبر-https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar

-جزر، هانى التابعى، وحنان احمد رويحه(٢٠١٤) أثر المعيار الدولى الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبى فى الشركات المصرية- دراسة نظرية تحليلية، **المؤتمر السنوى الخامس لقسم المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، المحاسبة فى مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

-جعفر، ليلى فوزى احمد(٢٠١٩) البعد البيئى التنموى للمشروعات الصغيرة وتعاملاتها، **المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العلمية للتشريع الضريبي** بعنوان: المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة، السبت، ٢١ ديسمبر https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar

-جمعه، احمد حلمي (٢٠٠٩) قياس ملائمة تطبيق معايير التدقيق الدولية فى المنشات الصغيرة- دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، **مجلة المحاسبة والادارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الرابع والسبعون-السنة الثامنة والأربعون.

-حسن، بهاء إبراهيم المحجوب(٢٠١٨) محددات تطبيق معيار المراجعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى البيئة المصرية- دراسة ميدانية, **مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، جامعة عين شمس، كلية التجارة, المجلد ٢٢, العدد الرابع.

- حماد، طارق عبد العال(٢٠٠٢) منهج محاسبي مقترح لأعداد تقارير مالية تلاءم المنشآت الصغيرة، **مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير.

-حمزه، عباس مكى (٢٠١٩) التنوع الاقتصادى-تجارب مختارة وامكانية الاستفادة منها فى الاقتصاد العراقى، **مركز العراق للدراسات، بغداد. www.jeg.org**

-خالد، إبراهيم عبدالحي محمد غطاس، برنس ميخائيل، وأبو الوفا، ناصر محمد أنور(٢٠١٩) تحليل مضمون المعيار المحاسبي المصري ٢٠١٥ الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط، العدد ٦٧، ص٧-٣٤.

http://search.mandumah.com/Record/981701
-خربوطلى، عامر،٢٠١٨، ريادة الأعمال وادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السوريه. **http://pedia.svuonline.org/**
- خلف، منه (٢٠١٩) **ريادة الأعمال مفهوماً ضرورياً لضمان مستقبل التنمية المستدامة**، الجمعة ٢٩سبتمبر.
-درويش، عبد الناصر محمد سيد(٢٠١٩) استخدام ادوات المحاسبة الادارية فى تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، **المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العلمية للتشريع الضريبي** بعنوان: المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة، السبت، ٢١ ديسمبر
https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar
-درويش، حنان محمد(٢٠١٦) اتجاهات المحاسبين والمراجعين نحو المعيار المصري للإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع مقارنتها بالمعيار الدولى, **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة, جامعة عين شمس, المجلد ٢٠, العدد الأول.
-رامز، هشام (٢٠١٥) الشركات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسى للنمو ومبادرات لتحفيز البنوك للتوسع فى تمويلها.
http://www.ahram.org.eg/newsq354731.
- زيدان، محمد إبراهيم، محمد صابر حمودة ، وآيات هاشم محمد الصغير أحمد(٢٠١٨) تقييم فعالية معيار المحاسبة المصري الخاص بالمنشآت المتوسطة وأثره علي جودة الإفصاح المحاسبي، **المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية في الفترة من ٢٠ - ٢١ ديسمبر-الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.
- سعيدانى , محمد السعيد (٢٠١٤) مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، جامعة بوقرة, كليـة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير .
https://www.almasryalyoum.com
-شحاته، شحاته السيد(٢٠١٥) أثر جودة مراقب الحسابات وحجم منشاته على جودة المراجعة الخارجية-دراسة تجريبية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة اسكندرية، العدد الثانى، يوليو، المجلد ٥٢، الجزء الأول، ص ١-٣١ .
-عبد الرازق، محسن(٢٠١٩) **المشروعات الصغيرة هي الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر**، ٤ نوفمبر، **اليوم السابع** . https://www.youm7.com/Section
-عبد الرحيم، شابه(٢٠١٦) تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة ميدانية لفئتين؛ فئة المؤسسات (الصغيرة والمتوسطة (المهنيين المحاسبين، **رسالة ماجستير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدى مرباح -ورقلة.
https://www.elwatannews.com/section/116
-عبد العال، طارق(٢٠٠٣) منهج محاسبي مقترح لإعداد تقارير مالية تلائم المنشأت الصغيرة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.

– عبد الملك ، ايلفين شكري(٢٠١٠) دراسة تأثير تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمنشأت الصغيرة علي جودة عملية المراجعة ، **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد(١٤) ، العدد الثانى، ديسمبر، ص ٢٢١ –٢٤٢.
http://search.mandumah.com/Record/109338

–عيسى، أحمد(٢٠١٩) مشروع دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، السبت، ٤ مايو.
http://massai.ahram.org.eg/NewsQ/81054/249549.aspx.

–عوض, أحمد باسم, وعفاف اسحاق أبو زر(٢٠١٢) مدى ملائمة تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم, جامعة عمان العربية , كلية الأعمال, رسالة ماجستير.
https://www.vetogate.com

– عيشي، عمار(٢٠١٤) معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية– دراسة حالة ولاية بسكرة، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد الأول، ديسمبر .

– طمان، توفيق محمد الشحات عبد العزيز (٢٠١٥) دراسة تحليلية لاستخدام المعلومات المحاسبية في تطوير كفاءة سوق الأوراق المالية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة جامعة عين شمس.

– فكرى، كريم محسن(٢٠١١) نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة.

– قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، في ٢٠١٥/٧/٩– الوقائع المصرية اعتباراً من يناير ٢٠١٩.

– محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح(٢٠١١) دراسة تحليلية لانعكاسات ومدى ملائمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم على بيئة الأعمال المصرية– دراسة ميدانية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد ٤٨ ، العدد الثانى –الجزء الثانى، يوليو.

– محمد، عبد الكريم إبراهيم (٢٠١٢) دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر وأهم المشكلات التي تواجهها، **مؤتمر دعم تنمية المشروعات الصغيرة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

– محمود، حسن شلقامى(٢٠١٦) نموذج وصفى مقترح لتأثيرات خصائص مكتب المراجعة على جودة المراجعة الخارجية بهدف اقتراح مجموعة من الاجراءات الوقائية لتوجيه تلك المؤثرات نحو تحسين جودة المراجعة وتعظيم أتعاب مكتب المراجعة– دراسة ميدانية، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة جامعة بنى سويف، العدد الأول، المجلد (٥٤)، الجزء الثالث، يوليو، ص١–٦٢ .

– معيار المحاسبة المصرى للمنشأت الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٥.
https://www.accdahan.com/2018/02/2015.html

– ورنتل العلوم الادارية والاقتصادية (٢٠٠٩) مدى علاقة متطلبات مسودة المحاسبة الدولية للمقترح الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم ورنتل العلوم الادارية والاقتصادية، **عمان– الأردن**.

٢- المراجع الأجنبية:

- Alam,Mohammed(2006). Acomparative Study of Financing Small and Cottageindustry by Interest – **Free Banks in Turkey ,Cyprus,Sudan and Bangladesh,Humanomics**, Vol.1,No.2.

- Al-Said,Hala and Chahir,Zaki (2013). What Determines the Access to Finance of Smes?Evidence from the Egyptian Case,The Economic Research Forum(ERF),Working Paper, May.

- Aschauer, Ewald, Andrea, Moro and Maurizio, Massaro (2015).The Auditor As Achange Agent for SMEs: the Role of Confidence, Tust and Identification, **Review Management Scince**, 9:339-360.

- Bagshaw, Katherine(2002).The Role of Internal Audit in Risk Management, The Intern Auditor , Vol. 59. Issue 2.

- Behn, B. K, Carcello,J.V., Hermanson, D,R., and Hermanson, R.H.,(1997).The Determinant of Audit Client Atisfaction among Clients of Big 6 Frms: Accounting horizons,11,1,pp.7-24.

- Briciu. S. ,Groza C. ,and Ganfalean. I. (2009) . International Financial Reporting Standard (IFRS) Will Support management Accounting system for SMEs ? , Annules , **Journal Series Oeconamica**. www.oeconomica.uab.

- David, Huguet and Juan L.Gandia(2013 a). Cost of Debt Capital and Audit in Spanish SMEs,University of Vatencia-Department of Accounting.

- .....(2013 b). Audit and Earnings Management in Spanish SMEs,University of Vatencia-Department of Accounting.

- Douglas H.Shulman and Peter Veld(2012). Influencing the Compliance Environment for Small and Medium Enterprises,OECG, **Working Paper**,No.8,January,p.4.

- Egyptian Banking Institute (2013). Financing Small and Medium Enterprises, **The Indian Experience**, June.

- .....(2010). Access to Finance, Forms of Finance for SMEs in Egypt .**4SME Unit Publications. First Series.**

- Francis. A. (2012) .The International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMES): Suitability for Small Businesses in Ghana, **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 10, pp.190-214.

- Gélard, G. (2014) . The IFRS for SMEs Implementation Challenges Chisinau, IFRS Foundation . **Http: //Www .SSRN.**

- Guerreiro, S.(2015). Institutional Change of Accounting Systems: The Adoption of a Regime of Adapted International Financial Reporting Standards, European, **Accounting Review**, Vol 24, Issue 2, PP.379-409.

- Haron,Hasnah Ishak Ismail, YuvarajGanesan and Zulhawati,Hamzah(2016) .Audit Exemption for Small and Medium Enterprises: Perceptions of Malaysian Auditors , **Asian Academy of Management Journal,** Vol. 21, No. 2, 153-182.

- Haywood., A., (2015). SMEs Get 7 Year Extension on IFRS Lease Accounting Standard Transition. **Http: //Www .SSRN. Com.**

- International Accounnting Standard IFRS for Small and Medium –Sized Entities **15/03/2014 http/ www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm**

- Internal Auditing for Small and Medium Sized Enterprises (SMEs)(2012).University of Florida Libraries,**www.BusinessLibrary.utlib.ufl.bdu/finnance.**

- Krishnan, G.V, (2003). Audit Quality and the Pricing of Discretionary Accruals: auditing: **A journal of Practice and Theory**, Vol 22, No. 1, pp.109-127.

-Libuše Müllerova, Marie Pasekova,Jiri Strauhai, Adoia Deaconus, S.,Bohuslava Knapova and Dana Dvorakova (2011). Auditing of SMEs-Issues Caused by International Harmonization of Financial Reporting-(From Czecb Perspective),

International Journal of Mathematical Models and Methods in Applied Sciences,Issue.3,Volume5.

-Matthew S. Ege. (2015). Docs Internal Audit Function Quality Determine Management Misconduct? **Accounting review**, Vol. 90, Issue 2 ,March.

- Nadia (2010). The Context of The Possible IFRS For SMEs Implementation In Romania An Exploratory Study ,**Accounting and Management Information Systems**, Vol. 9 , No. I.

- Nicolas Blancher and including Max Appendino, Aidyn Bibolov, Armand Fouejieu, Jiawei Li, Anta Ndoye, Alexandra Panagiotakopoulou, Wei Shi, and Tetyana Sydorenko (2019). Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia**, International Monetary Fund**, IMF Staff Team Led by Nicolas Blancher

- Noor., F. (2010) . Managing Companys Financial Among Small And Medim Non Manufactiuring Company, **Far East Journal of Psychology and Business**, www. Fareast journals. Com.

- Prena. R., (2012) .The Impact Of Ifrs For Smes On The Accounting Profession: Evidence From Fiji, **Accounting & Taxation ,** Vol. 4, No. 2 ,pp 107.

- Raluca (2013). Post Crisis Economy: Challenges and Opportunities, IECS 2013 Financial Reporting for SMEs Past and Perspectives, **International Economic Conference Proscenia Economics and Finance**, Vol. 6, pp.713-718.

-Rossouw. J. (2009) .IFRS for SMEs in South Africa . A Giant Leap of Accounting but too Big for Smaller Entities in General , **Meditari Accountancy Research** , www.emeraldinsight.com/journals.

- Ruvendra. N., (2010) . Management Accounting Needs of SMEs and the Role of Professional Accountants, Arenwed Research Agenda, **Journal of Applied Management Accounting Research**.

- Saleh, Noha Ahmed Hassan (2012). Inclusive Banking and Financial Literacy,Proceeding of the Egyptian Banking Institute Research Competition, **The Egyptian Banking Institute**.

- Schiebel. A., (2007). To What Extent Would The Proposed (IFRS For SMEs) Be Independent of the Full IFRS System?, February . **Http ://Www.SSRN. Com**.

- Srinichi, Shaohua and Michael Firth(2014). The Effect of Governance on Specialist Auditor Choice and Audit Fees in U.S. Family, Fims' Bin, **The Accounting Review**, Vol. 89. Issue. 6 , November .

- Stain . L., (2010) . An Examination of the Due Process In South Africa Which Led to The Adoption of The IFRS for SMES , **Mediatory Accounting Research** , Vol. 18, No. 2.

- Sudarshan Jayaramanand and Todd Milbourn (2015).CEO Equity Incentives and Financial Misreporting: The Role of Auditor Expertise, **Accounting Review**, Volume 20, Issue 1, January.

-Suhaib Aamira and Umar Farooq(2011). **The Effects of Long Term Auditor Client Relationship on Audit Quality in SMEs Umea School of Business**.

- Swaber, Swalah Gahman and Abdillahi Ibrahim Ali (2015) . Determinants of Financial Audit in Small and Medium Enterprises In Kenya A Survey Of Audit Firms In Mombasa **Journal of Business and Management** (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Issue 5.VoL. I ,May, PP 135-145. www.iosrjournals.org

-The European Union (2017). Small and Medium Practices: The Trusted Advisors of SMEs, **World Bank Group**.
https://www.ifac.org/publications-resources/role-smps-providing-business-support-smes-new-evidence

-Thomas., W., (2011). Financial Credibility, Ownership, and Financing Constraints in Private Firms, **Journal of International Business Studies**., Vol. 7, No.2.

- Valeria, Maria Albert and Mihaela ,Serban (2012). Small and medium auditing entities-Specific and outlook African, **Journal of Business Management**, Vol.6(16),pp.5975-5979,16 May.